تناغم «الشروط» التي حملها وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح الى بيروت لإعادة الثقة بين لبنان ودول الخليج مع المبادرة الفرنسية السعودية التي ادت الى تقديم وزير الإعلام جورج قرداحي استقالته. وتدعو «الشروط» الى عودة لبنان الى مبدأ النأي بالنفس

لبنان

شروط خليجية لفك العزلة

وقف التدخل بشؤون الدول العربية ومنع تهريب المخدرات

نفى الوزير الكويتي تحميله بري اي رسالة لـ«حزب الله» (الأناضول)

للحديث تتمة...

تونس تحت الرقابة الدولية

وليد التليلي

تواترت في الأيام الأخيرة تصريحات مسؤولين في عواصم غربية بشأن الأوضاع في تونس، ومعها مواقف وتعبيرات دبلوماسية لم يعهدها التونسيون على مدى عقود من الزمن. وتشي كل هذه التطورات بالتدخل المباشر شيئاً فشيئاً في شؤون البلاد، بينما تراجعت خطابات السيادة الوطنية المعدّة للاستهلاك الداخلي، أمام نفاد الصبر الدولي واستمرار تدهور الأوضاع في البلاد.

وأكد السفير الأميركي في تونس دونالد بلوم لرئيسة الحكومة نجلاء بودن، الشهر الماضي، «أهمّية أن تؤمّن تونس من الآن فصاعداً عملية تشاور سياسي شفّافة تشمل الجميع».

وقال السفير الألماني بيتر بروغل، في محادثة مع وزيرة المالية سهام بوغديري نصفية، بمناسبة دفع قرض بقيمة 100 مليون يورو لتونس أخيراً، إن «قرار الدفع تم على أساس الثقة من أن خريطة الطريق، التي أعدها رئيس الجمهورية (قيس سعيّد)، ستمهد الطريق للعودة إلى النظام الدستوري، واستعادة المكتسبات الديمقراطية في البلاد».

وفي بيان الإليزيه بشأن مكالمة سعيّد والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، السبت الماضي، فقد دعا الأخير سعيّد إلى تنفيذ «مرحلة انتقالية جامعة». كما «أشاد بإعلان جدول زمني لمرحلة انتقالية، وشجع سعيّد على تنفيذ هذا الانتقال ضمن إطار جامع على أقصى حد ممكن». وأعلن أنّ سعيّد «تعهد باحترام دولة القانون والحريات».

وتبدو مصطلحات المراقبة، والشروط المقترنة بالقروض، والرئيس الفرنسي والتونسي أمام رؤساء أجانب بشأن أوضاع داخلية، مسألة غريبة لم يعهدها التونسيون، برغم كل الأوضاع السابقة التي عاشوها في مراحل مختلفة من تاريخ البلاد، لأنها تعكس حجم الأزمة التي وصلتها. وحجم الكارثة المقبلة عليها إذا لم يتم تدارك هذا الأمر سريعاً.

وبقطع النظر عن الموقف الفرنسي المائع، الذي فرضه ضغط حقوقي وإعلامي بسبب تدهور الحريات في تونس، فإن هناك قلقاً دولياً حقيقياً من المنعرج الذي تتجه إليه الأزمة، بعد التصعيد الأخير ووصول التوتر إلى مرحلة تسبق الصدام.

وبينما يدعو كل العالم سعيّد إلى ضرورة وضع خطة تشاركية للمرحلة المقبلة، يواصل الأخير عزله المنفرد، غير آبه بذلك.

حملت زيارة وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح إلى لبنان، على مدى يومين أمس الأحد وأول من أمس السبت، رزمة من الشروط الخليجية عموماً والسعودية خصوصاً، لفك عزلته واستعادة الثقة مجدداً بين الدول الخليجية ولبنان، بتقدمها ضرورة عدم التدخل في شؤون الدول العربية، خصوصاً الخليجية. وفيما أعلن الرئيس اللبناني ميشال عون أن «خريطة الطريق» الخليجية ستكون موضع تشاور لإعلان الموقف المناسب منها، ينتظر أن تكون مشاركة لبنان في الاجتماع التشاوري العربي المفترض عقده في الكويت أواخر شهر يناير/ كانون الثاني الحالي مؤشراً حاسماً على المنحى الذي ستأخذه العلاقات، خصوصاً بعد أن أعلن وزير الخارجية الكويتي أن «دعوة وزير الخارجية اللبناني (عبدالله بوحبيب) إلى الكويت تأتي من خلال اجتماع تشاوري عربي سيعقد آخر الشهر في الكويت، بحكم أنها الآن تترأس مجلس وزراء خارجية الدول العربية». وشدد على أن «زيارة وزير الخارجية ثنائية، ولكن في الأساس ضمن التحرك العربي».

وتتضمن «خريطة الطريق» الخليجية، بحسب ما ظهر في تصريحات وزير الخارجية الكويتي عقب لقاءات بالمسؤولين اللبنانيين، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، خصوصاً الخليجية، وعدم مهاجمتها لفظياً أو فعلياً، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات أمنية ملموسة وجدية لمنع تهريب المخدرات والكبتاغون عبر المعابر اللبنانية، إلى دول الخليج.

واستكمل وزير الخارجية الكويتي، أمس الأحد، جولته على المسؤولين اللبنانيين، حاملاً معه ما سماها «رسالة كويتية خليجية عربية دولية تتضمن إجراءات وأفكاراً مقترحة لبناء الثقة مجدداً مع لبنان».

وأشار أحمد الصباح، بعد لقائه عون في قصر بعبدا، إلى أن هذه الإجراءات والأفكار «ليست من باب التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، بل تصب في إطار بناء الثقة». وتمنى «التعامل معها بالشكل المفيد للجميع»، مؤكداً أن العلاقات الدبلوماسية الكويتية لم تقطع مع لبنان، بل فقط «استدعينا السفير للتشاور».

وقال الوزير الكويتي: «طالبنا بألا يكون لبنان منصة لأي عدوان لفظي أو فعلي، وأن يكون عنصراً متألقاً وأيقونة مميزة في المشرق العربي». مشيراً، في المقابل، إلى أن «لبنان لم يطبق الالتزامات التي تعهد بها بشكل ملموس».

وعن مدى إمكانية لبنان تطبيق القرار 1559 الذي يتضمن دعوة حل المليشيات ونزع سلاح حزب الله في ظل الانقسام السياسي، قال: «هذا أمر يعود إلى اللبنانيين أنفسهم، وليس أمراً يعود إلى الكويت. لكن كل قرارات الشرعية الدولية ملزمة لكل دول العالم، وإن شاء الله لبنان، وجميع من هم معنيون بهذا القرار بالذات، لن يكون بإمكان أي أمر يكون متوافقاً مع قرارات الشرعية الدولية». وقالت مصادر دبلوماسية لوكالة «رويترز» إن المقترحات التي قدمها وزير الخارجية الكويتي للبنان تشمل إجراء الانتخابات في موعدها.

ووُضعت الإجراءات والمقترحات التي قدمها الوزير الكويتي في إطار الشروط الخليجية التي على لبنان الرسمي أن يلتزم بها، بهدف كسر عزلته، والوقوف إلى جانبه ومساعدته في الخروج من الأزمة الاقتصادية.

وترتكز الإجراءات والمقترحات بشكل أساسي على عدم تدخل الفرقاء اللبنانيين، على رأسهم «حزب الله»، في شؤون الدول العربية أو الخليجية، إضافة إلى اتخاذ إجراءات أمنية ملموسة وجدية لمنع تهريب المخدرات والكبتاغون عبر المعابر اللبنانية، التي يُتّهم «حزب الله» بالسيطرة عليها، إلى دول الخليج، وهي «شروط» تتناغم مع تلك الواردة في المبادرة الفرنسية السعودية الأخيرة، التي أدت إلى تقديم وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي استقالته في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وأعلنت الرئاسة اللبنانية أن عون أبلغ وزير خارجية الكويت «ترحيب لبنان بأي تحرك عربي من شأنه إعادة العلاقات الطبيعية بين لبنان ودول الخليج العربي، انطلاقاً من حرص لبناني ثابت على المحافظة على أفضل العلاقات بين لبنان والدول العربية». وشكر عون للوزير الكويتي المبادرة التي تقلها، والتي تعكس العلاقات المميزة التي تجمع لبنان بالكويت، لا سيما أن هذه المبادرة تحظى بدعم خليجي وعربي ودولي بهدف إعادة بناء الثقة بين لبنان ودول الخليج.

وأكد عون للوزير الكويتي «التزام لبنان بتطبيق اتفاق الطائف، وقرارات الشرعية الدولية والقرارات العربية ذات الصلة».

3 رسائل لزيارة بيروت

اعلن وزير الخارجية الكويتي احمد ناصر المحمد الصباح، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره اللبناني عبد الله بو حبيب، ان زيارته الى بيروت تحمل 3 رسائل، الاولى «تعاطف وتضامن وتآزر مع شعب لبنان». والثانية ان «هناك رغبة مشتركة لاستعادة لبنان رونقه وتالقه. ولكي يكون هذا الامر فعالا، ينبغي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص». والثالثة «هي رؤية كويتية وخليجية حيال لبنان، وان يكون واقفا صلبا على قدميه، فلبنان القوي هو قوة للعرب جميعا، وهنا تاتي اهمية ايفاء لبنان بالتزاماته الدولية».

تحركات داعمة في بيروت
الحريري يتجه للعزوف عن الترشح

بيروت ـ العربي الجديد

أكد رئيس «تيار المستقبل» في لبنان سعد الحريري، خلال اضمامه الى التحرك الذي نفذه مناصروه أمام بيت الوسط في بيروت أمس الأحد، دعماً له ورفضاً لتوجهه إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، إن «الأيام التي نمرّ بها صعبة، وهذا البيت سيبقى مفتوحاً لكم ولكل اللبنانيين».

وتتجه الأنظار إلى كلمة الحريري اليوم الاثنين، والتي من المتوقع أن يعلن فيها عزوفه عن الترشح للانتخابات النيابية، المنتظر عقدها في مايو/أيار المقبل، بعدما عجّزت المشاورات الأخيرة التي قام بها مع عدد من القادة السياسيين ومسؤولين في تياره عن ثنيه عن قراره ودفعه إلى التراجع عن هذه الخطوة. ومن المرتقب أن يحسم الحريري أيضاً الاثنين مصير «تيار المستقبل» السياسي والانتخابي، مع تأكيد نوابه ومسؤولين حزبيين أنهم غير محاطين بجوّ القرار الذي سيتخذه بهذا الصدد، وسط معلومات ترددت أمس عن أنه سيترك الخيار للنواب بالمشاركة في الاستحقاق، ولكن بصفتهم الشخصية لا الحزبية.

ويفتح هذا الأمر علامات استفهام عدة حول مصير قياديين في التيار، على رأسهم عمته النائبة عن صيدا جنوب لبنان بهية الحريري، والذين يرغبون في خوض غمار الانتخابات، وهو ما تركز البحث بشأنه في البيت الحزبي الداخلي. وأدى هذا الأمر إلى طرح مجموعة مسارات على الحريري لبقاء التيار وخوضه الاستحقاق النيابي. وقد حرص عدد من النواب، سواء في «تيار المستقبل» أو خارجه من المؤيدين للحريري، على تأكيد أن عزوفه عن الترشح يعني حتماً خروجهم أيضاً من المعركة الانتخابية. وزار الحريري أمس رئيس مجلس النواب نبيه بري، بحضور المعاون السياسي لرئيس مجلس النواب النائب علي حسن خليل ومستشار الحريري، هاني حمود. وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام أنه جرى خلال اللقاء، الذي استمر أكثر من ساعة ونصف الساعة، البحث في الأوضاع العامة وآخر المستجدات. وغادر الحريري من دون الإدلاء بأي تصريح.

وكان مناصرو «تيار المستقبل» نفذوا سلسلة تحركات، أبرزها كان السبت الماضي في الطريق الجديدة في العاصمة، وأمس أمام بيت الوسط في بيروت، دعماً للحريري ونهجه السياسي ورفضاً لقرار عزوفه عن الترشح للانتخابات. وشدد المناصرون من أمام مقر الحريري في التحرك، الذي انضم اليه أيضاً نواب وقادة في «تيار المستقبل»، على أنهم لن يتخلوا عنه، ولن يسمحوا بترك الساحة للغير، ولا سيما الخصوم الذين سيسارعون لاستغلال عزوفه وابتعاده عن المشهد السياسي.

> أكد الحريري أن بيت الوسط سيبقى مفتوحاً للجميع

الجامعة العربية تدعو لتصنيف الحوثيين «جماعة إرهابية»

دانت الجامعة العربية أمس الأحد، «الهجمات الإرهابية» التي نفذتها «مليشيا الحوثي» اليمنية في الإمارات، داعية دول العالم أجمع لتصنيف هذه المليشيا «كإرهابية»

انضمت الجامعة العربية أمس الأحد، إلى الدعوات المطالبة بإعادة تصنيف جماعة الحوثيين اليمنية إرهابية، على خلفية الهجوم الأخير الذي شنته الجماعة بطائرات مسيّرة على الإمارات، فيما تواصلت الاتهامات للتحالف العربي بقيادة السعودية، بالمسؤولية عن غارة على سجن في صعدة بشمال اليمن، تسببت بمقتل العشرات. ودانت الجامعة العربية أمس الأحد، إثر اجتماع طارئ على مستوى المندوبين الدائمين في القاهرة، «الهجمات الإرهابية» الأخيرة التي نفذتها «مليشيا الحوثي» اليمنية في الإمارات، داعية دول العالم أجمع إلى تصنيف «هذه المليشيا كإرهابية». وقالت الجامعة في قرار صدر إثر هذا الاجتماع الطارئ الذي عقد بناء على طلب إماراتي وبرئاسة الكويت، إنها «تستنكر بشدة الهجوم الإرهابي الغاشم والآثم على المدنيين والأهداف المدنية من قبل المليشيات الحوثية». وأكد مجلس الجامعة العربية أن «هذه الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها المليشيات الحوثية الإرهابية تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتهديداً حقيقياً على المنشآت الحيوية وإمدادات الطاقة واستقرار الاقتصاد العالمي، كما تشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين». كما أكد المجلس «تأييده عن النفس ورد العدوان بموجب القانون الدولي». وطالب مجلس جامعة الدول العربية «كافة الدول بتصنيف مليشيا الحوثي كمنظمة إرهابية».

وتبنى الحوثيون الأسبوع الماضي هجوماً على أبوظبي قتل فيه ثلاثة أشخاص، مشيرين إلى أنهم استخدموا فيه صواريخ وطائرات مسيّرة. وقد هددوا بتنفيذ هجمات أخرى داعين المدنيين إلى الابتعاد عن «المنشآت الحيوية». وقال مندوب الإمارات لدى الجامعة، حمد الشامسي، في كلمته خلال الجلسة أمس، إن «مليشيات الحوثي تواصل التعنت وتتابع الاعتداءات على اليمن والإمارات والمملكة العربية السعودية». وأعرب عن تطلع بلاده «لموقف عربي حازم ضد الأعمال الإرهابية للحوثيين»، مضيفاً أن «التصعيد الحوثي هو خطوة لنشر الإرهاب بالمنطقة». بدوره، دعا المندوب السعودي لدى الجامعة، عبد الرحمن بن سعيد، المجتمع الدولي إلى «اتخاذ موقف حاسم ضد مليشيات الحوثي ومن يقف خلفها».

في الأثناء، أكدت منظمة «أطباء بلا حدود» أنه لا توجد «أي طريقة لإنكار» الغارة التي اتهم التحالف بشنّها أخيراً على سجن في صعدة في شمال اليمن أدت إلى مقتل العشرات، بينما تواصلت عمليات الإنقاذ أمس الأحد للبحث عن ناجين أو مفقودين.

وكان التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن نفى أول من أمس السبت، المعلومات عن هذه الغارة، معتبراً أنها «ادعاءات عارية عن الصحة». لكن منظمة «أطباء بلا حدود» أكدت أنه لا توجد «أي طريقة لإنكار» ما وصفته بأنه «غارة جوية غير مبررة» أدت إلى مقتل العشرات وجرح نحو مائة آخرين. وقالت المنظمة في بيان ليل السبت الأحد، نقلاً عن أحد موظفيها في صعدة «الجميع في مدينة صعدة سمع الغارة». وأضاف «أعيش على بعد كيلومتر واحد من السجن واهتز منزلي من الانفجارات».

وارتفع إجمالي عدد القتلى جراء هذا الاستهداف إلى 87 في الأقل أمس الأحد، حسبما أعلنت منظمة أطباء بلا حدود. بينما تفيد أرقام صادرة عن «وزارة الصحة» التابعة للحوثيين، بأن 82 شخصاً قتلوا وأصيب 266 آخرون بجروح. ولكن يتعذر التأكد من هذه الأرقام من مصادر مستقلة.

> الجامعة العربية: هجمات الحوثيين تنتهك القانون الدولي

> ارتفع عدد قتلى الغارة على سجن صعدة إلى 87 أمس الأحد

وأكد رئيس بعثة منظمة «أطباء بلا حدود» في اليمن، أحمد مهات، في بيان أمس، أن هذه الغارة هي «الأحدث في سلسلة طويلة من الضربات الجوية غير المبررة التي نفذها التحالف بقيادة السعودية على أماكن مثل المدارس والمستشفيات والأسواق وحفلات الأعراس والسجون». وأضاف «منذ بداية الحرب، شهدنا مراراً الآثار الرهيبة لقصف التحالف العشوائي في اليمن، بما في ذلك عندما تعرضت مستشفيات تابعة لنا للهجوم». وقالت «أطباء بلا حدود» إن موظفيها أكدوا أن السجن في صعدة دمر وبأن المستشفى القريب لا يملك أسرة كافية. وأشارت إلى أن «المستشفى يواجه وضعاً صعباً للغاية مع وجود جرحى على الأرض».

في غضون ذلك، تواصل تعذّر وصول السكان إلى الإنترنت بشكل كبير أمس، بعد أن كانت غارة جوية أخرى للتحالف استهدفت مركزاً للاتصالات يوم الجمعة الماضي، في مدينة الحديدة الساحلية المطلة على البحر الأحمر، وفقا لمنظمة «نتبلوكس» غير الربحية المختصة بمراقبة أمن الإنترنت في أنحاء العالم. وأشارت المنظمة إلى أن انقطاع الإنترنت «يواصل إعاقة مراقبة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلة».

وأكد التحالف في وقت سابق، أنه استهدف مدينة الحديدة الساحلية التي يسيطر عليها الحوثيون وتمر عبرها معظم المساعدات الدولية المرسلة إلى البلاد التي تواجه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

في غضون ذلك، قالت حركة «حماس»، أمس الأحد، إن الهتافات التي أطلقها فلسطينيون ضد دول عربية وخليجية، بينها السعودية، خلال مسيرة في قطاع غزة، مساء السبت رفضاً لحرب اليمن «لا تعبّر عن موقفها». وأضافت الحركة، في بيان إن «سياستنا المعروفة والثابتة هي عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية». وتابعت: «الحركة تنأى بنفسها عن الصراعات والنزاعات، وتدعو لضرورة تجنب كل ما من شأنه تمزيق صف الأمة ووحدتها، والإضرار بأمنها واستقرارها». وأكدت «حماس» أنها تتبنى «سياسة الانفتاح على مختلف دول وشعوب العالم، وخاصة الشعوب والدول العربية والإسلامية، التي هي موضع احترامها وتقديرها». وتابعت: «نسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع الدول لما فيه صالح أمتنا وأمنها ونهضتها، وصالح قضيتنا وشعبنا وتعزيز صموده».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

تونس: تحذير من خطر «تركيع» القضاء

اعتياء من محاولة ضرب استقلالية القضاء (ياسين قالدي/الأناضول)

تونس ـ بسمة بركات

تتوالى التحذيرات في تونس من مخاطر السياسات التي ينتهجها الرئيس التونسي قيس سعيّد مع مختلف الهيئات والقوى التونسية. وفي السياق، حذر «الحزب الجمهوري» بتونس، في بيان أمس، من استهداف القضاء ممثلاً في المجلس الأعلى للقضاء، وذلك في ظل ما يتعرّض له من هجمة شرسة ومحاولة لإخضاعه وتطويعه.

وذكر البيان أن سعيّد «يسعى إلى استكمال جمع كل السلطات بين يديه وإلغاء دور الهيئات الرقابية، للتغطية على الفشل الذريع في التعاطي مع قضايا التونسيين الحارقة، وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية والمالية التي تتهدد الدولة بالإفلاس والانهيار». واعرب «الجمهوري» عن استهجانه واستنكاره «استهداف السلطة القضائية ومحاولة ترذيلها وضرب استقلاليتها وإعاقتها عن لعب دورها في إقامة العدل وضمان علوية القانون»، مدينا «إقحام القضاء العسكري وتوظيفه لاستهداف المدنيين والمعارضين للنهج الانقلابي».

وفي السياق، قال الأمين العام للحزب «الجمهوري» عصام الشابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «القضاء أخر حصن من البناء الديمقراطي يتم استهدافه اليوم من طرف سلطة 25 يوليو/ تموز، فبعد إغلاق البرلمان وإلغاء الحكومة وإغلاق الهيئات الوطنية الرقابية والتعديلية، فإن هناك اليوم شيطنة وترذيلاً للقضاء وللمجلس الأعلى للقضاء»، مشيراً إلى أن الاستهداف «هو في الحقيقة للبناء الدستوري، باعتبار أن المجلس الأعلى للقضاء سلطة مستقلة، ولكن رئيس الجمهورية يهاجم يوما بعد يوم القضاء محاولا الضغط عليه».

وأشار الشابي إلى أنه «لا بد من دعم المجلس الأعلى للقضاء والدفاع عن استقلاليته»، مشددا على أن «إصلاح المنظومة القضائية مطروح، ولكن بعد الخروج من الحالة الاستثنائية، ويكون في إطار الدستور ووفق المعايير الدولية وليس وفق مشيئة الحاكم بأمره (سعيّد)». وحذر من أنه «ضمن مسار 25 يوليو، فإن الرئيس يحاول أن يأتي على آخر مكتسبات الثورة، وبالتالي المعركة ليست معركة القضاة وحدهم، بل كل التونسيين وكل من يتمسكون بالبناء الدستوري وبالمسار الديمقراطي».

وأمام الوضع السائد، اجتمع عدد من ممثلي الجمعيات المدنية، أمس الأحد، لبحث إمكانيات العمل المشترك للمرحلة القادمة، وتنسيق المواقف المشتركة التي يمكن اعتمادها بخصوص المسار الذي اقترحه الرئيس التونسي بمناسبة خطابه يوم 13 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وخلص المشاركون إلى أنّ هناك تخوفاً حقيقياً على الحريات، مؤكدين أنّ الاستشارة (الاستفتاء الرسمي) التي اقترحها سعيّد لا يمكن أن تعوض حواراً عمومياً وطنياً يستوجب إشراك القوى المدنية والاجتماعية والسياسية. وأكدوا في بيان لهم، أمس، أنّ الاستشارة بشكلها الحالي لا يمكن أن تعكس بأي حال حقيقة المواقف في تعدديتها، ولا يمكن أن تعبّر عن تطلعات كل التونسيات والتونسيين، وتشويها إخلالات وتحمل تخوفات عديدة. وأوضحوا أنها «لا تراعي الفجوة الرقمية، سواء من خلال النفاذ أو القدرة على التحكم، ولا تحمي المعطيات الشخصية في صورة ضرورة الاستعانة بأشخاص آخرين لملء الاستمارة، ولا تضمن عدم استخدام البيانات المخزنة لاحقا». وخلصوا إلى أنها «تحرم العديد من الأشخاص الذين يستخدمون هواتف ليست بأسمائهم الشخصية (شركات، شباب) ولا تضمن نفاذ ذوي وذوات الإعاقة إليها، إضافة إلى الأميين، وغيرهم من الفئات»، مضيفين أن «الاستشارة بشكلها الحالي تبدو صورية ومجرد ذريعة لتوجيه المسار نحو خيارات محددة مسبقاً من دون ضمانات منهجية واضحة، ولا تقترح حلولاً وترتكز على تشخيص سطحي لمشكلات معلومة للجميع، والأسئلة موجهة بمرجعيات مسبقة، والخيارات المقترحة ضعيفة منهجيا شكلاً ومضموناً».

وشددوا على أن «الاستشارة لا ترتكز على الخيارات الكبرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، في حين أنهما المسالتان الاستراتيجيتان الرئيسيتان لرسم ملامح المستقبل»، مؤكدين «عدم وجود شفافية حول منهجية تحليل النتائج أو اللجنة المكلفة بالتقرير التالي وضمانات حياديتها وموضوعيتها ومهنيتها».

ومن بين المواقعين على البيان، جمعية «تفعيل الحق في الاختلاف»، و«الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية»، وجمعية «متطوعون بوعرادة»، وجمعية «مدى للمواطنة والتنمية»، و«مرصد الدفاع عن الحق في الاختلاف»، وغيرها.

شرق غرب

الخليفي مساعدا لوزير الخارجية القطري للشؤون الإقليمية

أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الأحد، قراراً بتعيين محمد بن عبدالعزيز بن صالح الخليفي (الصورة) مساعداً لوزير الخارجية للشؤون الإقليمية. وراس الخليفي، الذي يشغل منصب عميد كلية القانون والأستاذ المشارك في القانون التجاري بجامعة قطر، الفريق القانوني ووكيل قطر أمام محكمة العدل الدولية، إبان الأزمة الخليجية. ومثّل يومها دولة قطر في ثلاث قضايا رفعتها أمام محكمة العدل الدولية آنذاك، للطعن في قانونية الحصار.

(العربي الجديد)

عملية عسكرية في ديالى لتعقّب «داعش»

باشر الجيش العراقي، أمس الأحد، تنفيذ عملية عسكرية لتعقب جيوب وخلايا لتنظيم «داعش»، في محافظة ديالى شرقي البلاد، والتي شهدت الجمعة اعتداء راح ضحيته 11 عنصراً من الجيش إثر هجوم للتنظيم. ووفقاً لبيان أصدرته خلية الإعلام الأمني الحكومية، فإن قوات مشتركة مؤلفة من فرقة القوات الخاصة والفرقة المدرعة التاسعة من الجيش، وفرقة الرد السريع ولواء المهمات الخاصة بالشرطة الاتحادية، وتشكيلات الحشد الشعبي، باشرت أمس الأحد «تنفيذ عملية واسعة لتطهير منطقة حاوي العظيم من عصابات داعش الإرهابية، والحدود الفاصلة بين قيادات عمليات ديالى وصلاح الدين وسامراء».

(العربي الجديد)

برلسكوني يعالج في المستشفى

أكد متحدث باسم رئيس الوزراء الإيطالي السابق، سيلفيو برلسكوني (الصورة)، أمس الأحد، أن الأخير يخضع لمجموعة من الفحوص الطبية في مستشفى بميلانو، وذلك بعد يوم من إعلان سحب ترشيحه للانتخابات الرئاسية الإيطالية التي تجرى اليوم الاثنين عبر التصويت السري لأعضاء مجلس الشيوخ، والنواب، وممثلي المناطق. وذكرت وسائل إعلام إيطالية أن برلسكوني تم نقله إلى مستشفى سان رافاييل، حيث يعمل طبيبه الخاص بها.

(أسوشييتد برس)

39 طائرة صينية تخرق أجواء تايوان

قالت وزارة الدفاع التايوانية إن سلاح الجو التايواني سارع مجدداً أمس الأحد لتحذير 39 طائرة صينية دخلت منطقة الدفاع الجوي في أحدث تصاعد للتوتر عبر مضيق تايوان. وأضافت الوزارة أن 34 طائرة مقاتلة إضافة إلى أربع من طائرات الحرب الإلكترونية وقاذفة واحدة شاركت في المهمة الصينية أمس.

(رويترز)

باكستان تفرج عن 20 صياداً هندياً

أفرجت باكستان، أمس الأحد، عن 20 صياداً هندياً كانت تحتجزهم بدعوى دخولهم مياهها الإقليمية. وأفادت وزارة الداخلية الباكستانية في بيان، بأن الصيادين المحتجزين تم إطلاق سراحهم من سجن بمدينة كراتشي الساحلية. وأوضحت أن الصيادين جرى نقلهم إلى مدينة لاهور لتسليمهم اليوم الاثنين للسلطات الهندية في معبر واكاه.

(الأناضول)

ترتفع حظوظ عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، حسين الشيخ، في خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خصوصاً بعدما عُيّن أخيراً عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من غياب أي إجماع داخل حركة «فتح» على هذا الأمر

خلافة محمود عباس

حسين الشيخ مرشح «فوق العادة»

رام الله ـ **نائلة خليل**

يبدو أن السباق نحو خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بات أقصر وأكثر سخونة، مع قرار الأخير اختيار عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، لترشيح عضوها حسين الشيخ، ليكون عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلفاً للراحل صائب عريقات، مع ترجيح أن يشغل الشيخ أيضاً منصب أمانة سر اللجنة التنفيذية للمنظمة (الذي كان يشغله عريقات كذلك)، ما يعني أنه دخل سباق خلافة «أبو مازن» بشكل عملي، ومن مسافة أقصر.

لا إجماع داخل «فتح» على ترشيح حسين الشيخ

وكشفت مصادر رفيعة المستوى لـ«العربي الجديد»، أنه لم يكن هناك أي إجماع في اللجنة المركزية لحركة «فتح»، لترشيح عضوها حسين الشيخ، ليكون عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، من ضد؟».

وتابعت المصادر: «رد عضو مركزية فتح توفيق الطيراوي على الرئيس عباس قائلاً: السؤال مين مع؟ وليس مين ضد؟ مش هيك التصويت، ولكن من حقك أن ترجّح من على الخط الآخر. لكن الرئيس عباس كان قراره جاهزاً».

وبحسب المصادر، الأمر ذاته كرره عباس عندما قرر أن يكون عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، روحي فتوح (73 عاماً)، رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، وتجديد بقاء عزام الأحمد في عضوية اللجنة لتنفيذية لمنظمة التحرير عن «فتح»، لينتهي اجتماع اللجنة المركزية للحركة ببيان يوم 18 يناير/كانون الثاني الحالي يؤكد الوصول إلى هذه القرارات بالإجماع. ولفتت المصادر إلى أن «أعضاء مركزية فتح لا يريدون أي مواجهة مع الرئيس محمود عباس». وقالت المصادر «كان خيار الرئيس في اجتماع اللجنة المركزية قبل الماضي للحركة، الذهاب إلى عقد المجلس المركزي الفلسطيني (كان مقرراً عقده في 20 يناير الحالي)، وهناك يتم الحسم حول مقعد حركة فتح في اللجنة التنفيذية». وتابعت «لو التزم عباس بما قاله، لما كان الشيخ ليذهب أو يكون له حظ في المنصب الذي نالَه (الذي يمنحه رئاسة دائرة المفاوضات في منظمة التحرير)، بسبب حساسية هذا المنصب الذي يعطيه نفوذاً وشرعية أكبر، ويجعله يقترب أكثر من منصب الرئيس».

من جانبه، قال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، عباس زكي، في حديث مع «العربي الجديد»: «لا أحد يريد أن يزاحم على منصب دائرة المفاوضات خلفاً لعريقات، ومنذ وفاة الأخير والشيخ هو الذي يقوم بمهمة التفاوض مع إسرائيل وأميركا، وواضح أنه لا يوجد فينا أحد يريد هذه المهمة».

وحول ما إذا كان الشيخ وفتوح قد تم الإجماع عليهما من قبل مركزية «فتح» أم أن قرار تعيينهما اتخذ من قبل عباس، قال زكي: «لا شيء يتم من غير رضا الرئيس، كيف ممكن أن نغضبه وعمره 86 سنة؟».

وحول من سيكون أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المقبل؛ حسين الشيخ أم عزام الأحمد، قال زكي: «راح يقعدوا عند أبو مازن وهناك سيتم الاتفاق، وأعتقد أن الأمور بتحسني لأنه ما في فصائل قوية مثل زمان تنتخب منصب أمانة السر، لذلك الأمور ستكون سلسة».

ويعتبر منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، هو «بيت القصيد» في المعركة الساخنة الصامتة لخلافة عباس. إذ ينظر لشاغل هذا المنصب على أنه المرشح المرتقب لرئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وكذلك السلطة الفلسطينية. وكان عباس يشغل منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في زمن الرئيس الراحل ياسر عرفات، لكن قبل ذلك الوقت ظلّ هذا المنصب يشغله مستقلون أو أعضاء أحزاب صغيرة في المنظمة.

> عُيّن الشيخ في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مباشرة من عباس
>
> ترجيح بأن يصل الشيخ إلى منصب أمانة سر اللجنة التنفيذية

غياب العمل المؤسساتي

من جهته، قال القيادي المفصول من اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ناصر القدوة، في حديث مع «العربي الجديد»: «ما نراه اليوم هو استمرار لما كانت عليه الأوضاع في الفترة السابقة». وأوضح «لا يوجد أي التزام بالعمل المؤسساتي من حيث التقيّد بالقانون واللوائح والأنظمة وتقاليد العمل، ولا يوجد تمسك بضرورة وجود التوافق الوطني، كطريق للعمل الوطني المشترك». وتابع القدوة أن «ما يجري في منظمة التحرير هو تعبير عن هذا الوضع بشكل واضح، وهو أيضاً ما يجري في فتح من عدم التمسك بالتوافق الداخلي».

وكانت اللجنة المركزية لحركة «فتح» أصدرت قراراً بفصل القدوة، في مارس/ آذار من العام الماضي، بسبب مواقفه «المعلنة المتجاوزة للنظام الداخلي للحركة وقراراتها والمس بوحدتها»، حسب القرار.

لكن هذا القرار لم تتم المصادقة عليه من المجلس الثوري لحركة فتح، حسب النظام الداخلي للحركة، ليصبح نافذاً، على الرغم من أن المجلس الثوري اجتمع أكثر من مرة منذ ذلك الحين.

ودعا القدوة في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى مقاطعة المجلس المركزي المخطط عقده مطلع الشهر المقبل، وقال: «المجلس المركزي فاقد لأي شرعية، والنتائج المترتبة عليه لا شرعية لها». وتساءل «كيف يمكن تصوّر انتخاب رئاسة المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية، في غياب عقد المجلس الوطني؟ مضيفاً أن «فكرة أن المجلس الوطني فوّض المجلس المركزي مثال آخر على أنتهاك القانون واللوائح». وقال القدوة: «لا يمكن على الإطلاق لجسم كبير أن يلغي نفسه، ويفوّض كل صلاحياته لجسم صغير».

عوامل ساعدت حسين الشيخ

وحسب المصادر التي تحدثت مع «العربي الجديد»، فإن «الوضع السيئ لحركة فتح، والتنافس الحاد بين بعض أعضاء مركزيتها، وقرب الشيخ من الرئيس عباس، وتحالفه مع رئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج، وتفرده بملف هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي على مدار 15 عاماً، والجهود التي بذلها لعودة الاتصالات مع الإدارة الأميركية الحالية، ونفوذه الخارجي، كلها عوامل اجتمعت ليصل الشيخ إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة، مع ترجيح كبير أن يصل لاحقاً إلى أمانة سر اللجنة التنفيذية». ويتفرّد الشيخ (62 عاماً) بقيادة المفاوضات اليومية «مفاوضات يوم بيوم» مع الاحتلال الإسرائيلي، بصفته رئيساً للشؤون المدنية الفلسطينية ورئيس لجنة التنسيق المدنية العليا منذ عام 2007. وتعتبر هذه اللجنة بحسب موقعها الإلكتروني «حلقة الوصل بين السلطة الوطنية الفلسطينية وكافة مؤسسات السلطة المدنية مع الطرف الآخر»؛ أي الاحتلال الإسرائيلي بما يشمل التسهيلات والمعابر والتصاريح وسجل السكان، ودخول البضائع والأشخاص.

وتدرّج الشيخ في المناصب التنظيمية في حركة فتح على مدى سنوات، وهو أسير محرر أمضى 11 عاماً في معتقلات الاحتلال، ويتقن اللغة العبرية.

ومنذ وفاة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، تولى الشيخ مهامه جميعها، من لقاء السفراء والقناصل، إلى تولي الاتصالات مع الإدارة الأميركية ولقاء المسؤولين الأميركيين جنباً إلى جنب مع رئيس جهاز المخابرات ماجد فرج.

وحسب مصادر «العربي الجديد»، فقد أوصى المسؤولون الروس، مثل وزير الخارجية سيرغي لافروف، بالشيخ لدى عباس قبل نحو عام، لتولي منصب عريقات. وهو ما يفسّر تلقي الشيخ أول تهنئة له بمنصبه الجديد في 21 من الشهر الحالي، من الممثل الخاص لرئيس روسيا الاتحادية للشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، في اتصال هاتفي. وقد تم نشر الخبر على صفحة الهيئة العامة للشؤون المدنية.

خلافة محمود عباس

وفيما يبدو أن عباس يرتّب أمور خلافته عبر اختيار الشيخ للجنة التنفيذية، لكن الوجه الآخر لترتيباته يعني ترحيل الأزمات وتعميقها داخل البيت الفتحاوي بشكل خاص، والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام. وحسب المصادر، فإن مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الإسرائيلية الفلسطينية هادي عمرو، ومسؤولين إسرائيليين، أبلغوا عباس ربيع العام الماضي، أن الأفضل هو عدم إجراء أي انتخابات تشريعية أو رئاسية خلال العامين المقبلين (2022 و2023). فبحسب هؤلاء، فإنه «من الأفضل خلال هذه الفترة أن يعكف الرئيس على ترتيب البيت الفلسطيني، تجنباً لأي فوضى تتعلق بخلافته». ورأت المصادر ذاتها أن «النصائح الأميركية الإسرائيلية لعباس، ليست متعلقة فقط بترتيب النظام الفلسطيني المتهالك، وإنما تتعلق أيضاً بصحة الرئيس وعمره، إذ يبلغ 86 عاماً».

ويبدو ترحيل أزمة خلافة عباس أو فككتها من خلال تغيير وخلق مراكز قوى جديدة، هو العنوان الأبرز للمرحلة المقبلة، خصوصاً إذا ما انعقد مؤتمر حركة «فتح» الثامن، الذي ستزحل له أزمات الحركة، عبر إعادة هندسة اللجنة المركزية لـ«فتح» بصعود ماجد فرج لعضويتها، وإخراج ناصر القدوة من اللجنة المركزية، وإضعاف مروان البرغوثي وجبريل الرجوب وآخرين من صقور الحركة، كما يدور في كواليس «فتح».

أوصى لافروف بالشيخ لدى عباس لتولي منصب عريقات (Getty)

تقرير

تهديد بمقاطعة العملية السياسية
«الإطار التنسيقي» يضغط لإشراك المالكي

تواصل قوى «الإطار التنسيقي» في العراق الضغط على زعيم «التيار الصدري» لإشراك نوري المالكي في حكومة جديدة توافقية

بغداد ـ **عادل النواب**

كشف مسؤولون في «الإطار التنسيقي» الذي يضم قوى سياسية وفصائل مدعومة من طهران، أن «الإطار» أبلغ زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، برفضه التخلي عن رئيس الوزراء الأسبق وزعيم ائتلاف «دولة القانون»، نوري المالكي، أو أي جزء آخر من قوى «الإطار التنسيقي»، في مفاوضات تشكيل الكتلة الكبرى داخل البرلمان، أو في سياق تشكيل الحكومة الجديدة. ويؤشر ذلك إلى تواصل تعثّر محاولات حل الخلاف بين الطرفين، وينبئ بمزيد من الانسداد السياسي في البلاد، التي تواجه كذلك تصعيداً أمنياً بعد سلسلة اعتداءات لتنظيم «داعش» أخيراً.

ويرفض الصدر، الذي تصدّر تياره الانتخابات التشريعية التي أجريت في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، الدخول بتحالف واحد مع المالكي لتكوين الكتلة الكبرى، أو أن يكون للمالكي أي دور تنفيذي في المرحلة المقبلة.

ولم تثمر لغاية أمس الأحد، الوساطات الخارجية ولا سيما تلك التي قادها قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، وممثل «حزب الله» اللبناني في العراق، محمد كوثراني، عن أي حلحلة للأزمة السياسية. كما أن المفاوضات التي شهدتها النجف وبغداد وأربيل، لم تثمر بدورها عن أي تقارب بين المعسكرين السياسيين، خاصة في ما يتعلق بإقناع الصدر برفع ما اعتبر سياسياً «فيتو» على أي دور للمالكي مستقبلاً.

في السياق، قال العضو البارز في «الإطار التنسيقي»، عادل المانع، في حديث مع «العربي الجديد»، إن تحالفَ أبلغ الصدر بشكل رسمي، بأنه يرفض التخلي عن المالكي من أجل الدخول مع الكتلة الصدرية في تحالف موحّد، وصولاً إلى تشكيل الحكومة الجديدة. وأضاف أن «الإطار التنسيقي» أوضح للصدر بأنه «يتحالف مع الكتلة الصدرية بجميع قواه من دون التخلي عن أي طرف، وعدا ذلك غير ممكن». وتابع أن «ائتلاف دولة القانون، يعدّ أكبر كتلة لناحية عدد المقاعد البرلمانية داخل الإطار التنسيقي، وهو يمثّل عنصر قوة له، خصوصاً في عمله البرلماني المقبل، ولهذا لا يمكن التخلي عنه، كما لا يوجد أي مبرر لهذا التخلي». وأكد أن «موقفنا النهائي هو أن عدم دخول الإطار التنسيقي بشكل موحّد مع الكتلة الصدرية، سيدفع قوى الإطار إلى عدم المشاركة في الحكومة المقبلة، بل الأمر قد يصل إلى حد مقاطعة العملية السياسية، وهذا يعني مقاطعة نواب الإطار التنسيقي مجلس النواب». وشدد على أن هذا الخيار «مطروح وحقيقي في مناقشات الإطار التنسيقي، وليس من أجل التهديد أو الضغط، وهذا أيضاً تم إبلاغ الصدر به بشكل رسمي».

من جهته، تحدث القيادي في تحالف «الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي)، علي الفتلاوي، لـ«العربي الجديد»، عما سماه «تماسك قوى الإطار التنسيقي ووحدة موقفها». وأكد «رفض الإطار التخلي عن أي من قواه من أجل تشكيل تحالفات مع قوى سياسية أخرى، وهذا الأمر أبلغت به الأطراف السياسية كافة، بما فيها التيار الصدري». ورداً على سؤال حول صحة ما نقلته وسائل إعلام بشأن تسوية تقضي بإبعاد المالكي شخصياً مع إشراك تحالفه (دولة القانون) في الحكومة، قال الفتلاوي: «إبعاد المالكي عن التحالف مع الصدر، ولكن إعطاء حقائب وزارية لائتلاف دولة القانون، كان موضوع نقاش ليس إلا، وطُرح من قبل أطراف صديقة». وتابع «لكن هذا الأمر لا يمكن القبول به إلا بعد موافقة المالكي نفسه، والرجل يرفض ذلك».

في المقابل، قال السياسي المقرب من «التيار الصدري»، مناف الموسوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الصدر «أبلغ الإطار التنسيقي بأن أمامه خيارين لا ثالث لهما: الأول حكومة أغلبية يكون جزءٌ من الإطار فيها، والثاني التوجه نحو المعارضة وترك قضية تشكيل الحكومة». ولفت إلى أن «الخيارين لم يرضَ بهما الإطار، فهو يريد المشاركة بكل قواه مع التيار الصدري». وأشار الموسوي إلى أن «الإطار التنسيقي يرفض تشكيل أي حكومة من دون مشاركة التيار الصدري فيها، فهو يدرك أن ذلك سيجعل من عمر الحكومة الجديدة قصيراً جداً، ولهذا ما زال يفاوض الصدر على المشاركة معاً في الحكومة المقبلة». وتابع: «الصدر له مشروع في مسألة تبني حكومة الأغلبية، فهو يريد من هذا المشروع إعادة هيبة الدولة وفرض القانون وتقديم الفاسدين للمحاكمة، إضافة إلى حصر السلاح بيد الدولة، وهذا الأمر هو نقطة الخلاف بينه وبين بعض الأطراف السياسية التي لا تريد المشروع الذي يريده الصدر خلال المرحلة المقبلة».

وكشف الموسوي عن «ضغوط كبيرة؛ داخلية وخارجية، تمارس على الصدر من أجل عدم تنفيذ مشروع حكومة الأغلبية والتوجه نحو حكومة توافقية». وأضاف «لكنّ هذا الأمر يرفضه الصدر حتى اللحظة». وختم الموسوي بالقول إن «عدم تمثّل الإطار التنسيقي في الحكومة المقبلة أو مقاطعته العملية السياسية، كما يلوّح، قد يحوّله إلى معارضة مؤذية ومخيفة بالنسبة للمواطن. ولهذا، الصدر يريد جزءاً من الإطار معه، من أجل الحفاظ على السلم المجتمعي».

> الإطار التنسيقي أبلغ الصدر رفضه التخلي عن المالكي
>
> الصدر خيّر «الإطار» بين قبول شروطه أو التوجه للمعارضة

الصدر ما زال مصرّاً على تشكيل حكومة أغلبية (كرار عيسى/الأناضول)

شرق غرب

الاحتلال يرفع ميزانية محاربة حركة المقاطعة

أعلن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينت، في الاجتماع الأسبوعي للحكومة، أمس الأحد، أن حكومته سترصد ميزانيات إضافية لمواجهة نشاط حركة المقاطعة الدولية «BDS»، وزعم أن «النشاطات المعادية للسامية تغير من شكلها في أيامنا هذه». وتدعي إسرائيل أن أي انتقاد لنشاطها وممارساتها الاحتلالية والعنصرية هو من باب «العداء للسامية».

(العربي الجديد)

عائلة الشهيد عمر أسعد تكذب الرواية الإسرائيلية

قال عبد الإله أسعد، ابن عم الشهيد الفلسطيني المسن عمر أسعد (80 عاماً)، الذي قضى في الثاني من شهر يناير/كانون الثاني الفرب قرب بلدته جلجليا شمال رام الله، إن رواية الاحتلال بشأن حادثة استشهاد أسعد، والتي نشرت أمس الأحد في صحيفة يديعوت أحرونوت كاذبة، وهدفها تبرئة الجنود الإسرائيليين. وفيما ادعت الرواية أن جنود الاحتلال الذين أوقفوا عمر أسعد في ساعة متأخرة من الليل لم يقوموا بأي اعتداءات عليه أو ضربه والتنكيل به، أكد عبد الإله أسعد أن الشهود الذين كانوا معتقلين بجوار أسعد أكدوا أنهم رأوه ملقى على بطنه ووجهه على الأرض لا على كرسي.

(العربي الجديد)

الأردن: انقسام حول نوايا التصويت

كشفت دراسة أردنية جديدة أعدها مركز الحياة – راصد لمراقبة الانتخابات، وأعلنت نتائجها أمس الأحد، أن حوالي 61 في المائة من الأردنيات والأردنيين لا ينوون المشاركة في انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات المقررة في 22 مارس/آذار المقبل. في المقابل يخطط 23,2 في المائة للمشاركة بينما لم يحسم 15,9 بالمائة موقفه. وبينت الدراسة، التي شملت 3116 مستجيبا، أن 31,7 بالمائة من الذين لا ينوون المشاركة قالوا إنهم لم يجدوا مرشحاً أو مرشحة يستحق التصويت.

(العربي الجديد)

احتجاج في الخرطوم رفضاً للانقلاب

نظم عشرات المستشارين في وزارة العدل السودانية وقفة احتجاجية، أمس الأحد، أمام مقر الوزارة في الخرطوم، رفضاً للانقلاب العسكري والمطالبة بعودة الحكم المدني. واصطف المستشارون في صف طويل أمام الوزارة وحملوا لافتات تدعو إلى «سيادة حكم القانون، ووقف قتل المتظاهرين السلميين، ورفع حالة الطوارئ» المعلنة.

(العربي الجديد)

الخارجية السودانية: حريصون على الانتخابات

أكدت الخارجية السودانية، الأحد، حرص الدولة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة بنهاية الفترة الانتقالية في البلاد، وبمشاركة المجتمع الدولي. وجاء ذلك خلال لقاء جمع وكيل وزارة الخارجية، السفير عبد الله بشير، ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى بلاده، في مقر الوزارة بالعاصمة الخرطوم، بحسب وكالة الأنباء الرسمية «سونا».

(الأناضول)

متابعة

عصابات المستوطنين لا تخشى الشرطة

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
صالح النعامي

في الوقت الذي كشف فيه المستوطنون اعتداءاتهم على الفلسطينيين ونشطاء السلام الأجانب في الضفة الغربية، حذر وزير الأمن الداخلي عومر بارليف من أن ما يجري يمهد لظهور تنظيم إرهابي يهودي. وجاءت تصريحات بارليف في مقابلة مع إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، بعد أن أصيب عدد من نشطاء السلام الأجانب والإسرائيليين بجراح أمس الأول، في سلسلة اعتداءات شنّها المستوطنون بـ«قتبة التلال» عليهم، وأقرّ بأن كلاً من جيش وشرطة الاحتلال لا يسارعان إلى التدخل لوقف اعتداءات المستوطنين.

وفي تغريدة نشرها على حسابه على «تويتر» أمس الأحد، قال بئير لبيد، رئيس الوزراء البديل ووزير الخارجية الإسرائيلي، إن الهجمات التي نفذها المستوطنون أمس الأول «يجب أن تشعل شرارات تحذير لدينا جميعاً. هذا الواقع سيدفع بنا إلى هوة سحيقة يصعب الخروج منها».

وقال تقرير للمحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوسي يهوشواع، نشر أمس الأحد، إثر اعتداءات عصابات من المستوطنين، قرب بوربن على نشطاء يسار إسرائيليين ومواطنين فلسطينيين الجمعة الماضي، إن هذا الأمر يدل على أن هذه العصابات من المستوطنين كسرت حاجز الخوف، إذ لم يعد الحديث فقط عن عمليات تدفيع الثمن سرية، وإنما عن عمليات منظمة وغير عشوائية أو تلقائية، بل يجري التخطيط والاستعداد لها بالتزود بالحجارة والوقود والعصي والهراوات، وكل ذلك من دون أي خوف من أن يتم اعتقالهم من قبل الشرطة أو الشاباك أو الجيش.

وحاجت الاعتداءات التي ارتكبها عناصر «قتبة التلال» جنوب الخليل، أمس الأول، بعد يوم من شنّ اعتداءات مماثلة على فلسطينيين ونشطاء سلام أجانب في محيط بلدة بوربن، في قضاء رام الله، وسط الضفة الغربية. وسبق أن ذكرت منظمة «السلام الآن»، التي تُعنى برصد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تقرير نشرته في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أن العام الماضي شهد زيادة كبيرة في عدد الاعتداءات. ونقلت عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إن عدد الهجمات التي نفذها المستوطنون في 2021 بلغ ضعفي ونصف ضعف الهجمات التي نفذت في 2020 و2019.

وعرض الصحافي والناشط الحقوقي الإسرائيلي يوفال أبراهام، في سلسلة تغريدات مساء أمس الأحد، عدداً من الاعتداءات الموثقة بفيديوهات، التي تعرّض لها الفلسطينيون وحسب أبراهام، فإن جنود الاحتلال لا يكتفون، أحياناً، فقط بعدم التدخل لمنع عناصر تنظيم «قتبة التلال» من مواصلة شنّ الاعتداءات على الفلسطينيين، بل إن بعضهم انضم إليهم في تنفيذ الاعتداءات.

انضم جنود إلى المستوطنين للاعتداء على الفلسطينيين (تصال اشتيه/الأناضول)

الحدث

طهران ترفض الرضوخ لصفقة سيئة
ترويج لاتفاق خلال شهرين

طهران ـ **صابر غل عنبري**

قال المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، محمود عباس زادة مشكيني، أمس الأحد، إنّه «سيجري التوصل إلى اتفاق» خلال مفاوضات فيينا «قبل نهاية العام 1400» الإيراني، الذي سينتهي في 21 مارس/آذار المقبل. وأكد مشكيني، وفقاً لما أورده موقع «خبراونلاين» الإيراني، أنّ «ما يهمنا ليس متى سنصل إلى نتيجة، بل ما يهمنا هو التوصل إلى نتيجة جيدة»، قائلاً: «يمكن التوصل إلى اتفاق جيد على قاعدة رابح ـ رابح، وذلك على الرغم من أنّ الغربيين، خصوصاً الأميركيين، يسعون لفرض اتفاق سيّئ علينا». وأضاف المسؤول الإيراني نفسه أنّ «ظروف البلاد خلال المفاوضات النووية جيدة للغاية، فنحن من يتحكم بالميدان (المفاوضات)، ونحن في موقف أقوى». وأضاف: «كما اعترف الغربيون، فقد تجاوزنا العقوبات، ونمتلك أوراقاً ذهبية وجيدة للعبة في ميدان المفاوضات» على حد تعبيره.

وشدد المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان على أنّ «إيران لن ترضخ لاتفاق سيّئ»، عازيا التصريحات الغربية عن نفاد الوقت في المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي إلى «محاولاتهم لممارسة الضغط» على إيران. واعتبر تلك التصريحات «حرباً نفسية» مشدداً بالقول: «نحن لن نتعامل بانفعال، ولن نلعب وفق برنامجهم».

ويأتي التفاؤل الإيراني بالتوصل إلى اتفاق خلال الشهرين المقبلين، فيما تواصل الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) إطلاق تحذيرات من نفاد الوقت لإحياء الاتفاق، وسط تقارير غربية بأنّ فبراير/شباط المقبل آخر مهلة للمفاوضات. وانطلقت مفاوضات فيينا غير المباشرة بين طهران وواشنطن خلال إبريل/ نيسان الماضي، وتعد الجولة الثامنة الحالية أطول الجولات. وتشهد الجولة الثامنة اجتماعات على مستوى لجان الخبراء ورؤساء الوفود بغية التوصل إلى اتفاق.

ويومياً، تعقد لجان الخبراء الثلاث اجتماعات صباحية ومسائية، فضلاً عن لقاءات مسائية بين رؤساء الوفود. واللجان الثلاث، هي لجنة رفع العقوبات، ولجنة المسائل النووية، ولجنة الإجراءات التنفيذية لتنفيذ الاتفاق المحتمل.

رصد

إجراءات مصرية في سيناء لتنفيذ ترتيبات وساطة غزة

تتوالى الإجراءات المصرية في محافظة سيناء، والتي يبدو أن لها صلة وثيقة بالترتيبات التي يجري التفاهم عليها بشأن تحسين الأوضاع في غزة للتوصل إلى تهدئة طويلة المدى

القاهرة ـ **العربي الجديد**

شرعت مصر أخيراً في تنفيذ مجموعة من الإجراءات في سيناء متعلقة بالأوضاع في قطاع غزة والمفاوضات التي تجريها مع كل من حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وفصائل المقاومة، والسلطة الفلسطينية، بهدف التوصل إلى تهدئة طويلة المدى في القطاع. وزار وفد أمني رفيع المستوى من جهاز المخابرات العامة، إسرائيل، قبل نحو أسبوع، لبحث مجموعة من الملفات المشتركة بين حكومة الاحتلال ومصر. وجاء على رأسها، بحسب مصادر المصري اليوم التي تحدثت لـ«العربي الجديد» يومها، تعديل بنود في معاهدة كامب ديفيد الموقعة بين البلدين عام 1979، متعلقة بالتحركات المصرية في سيناء، في إطار الوساطة التي تقوم بها بين الاحتلال وفصائل غزة. كما ركزت المباحثات على أمور متعلقة بإعادة إعمار القطاع ضمن المبادرة المصرية التي أعلنها الرئيس عبد الفتاح السيسي في أعقاب توقف معركة سيف القدس الأخيرة مايو/أيار الماضي.

وبحسب المصادر نفسها، فإن الوفد الأمني، بحث مع الجانب الإسرائيلي، تعديل بنود تسمح بإقامة منطقة صناعية بالقرب من الحدود مع القطاع، في إطار التسهيلات التي تستهدف تخفيف صعوبة الوضع المعيشي هناك وتشغيل أبناء غزة. ومن شأن هذا الأمر أن ينعكس بعد ذلك على المضي قدماً في الاتفاقات التي من شأنها المساهمة في التوصل لاتفاق تهدئة طويل المدى.

وجاءت أبرز الإجراءات والقرارات المصرية الأخيرة في هذا الصدد متمثلة في صدور قرار جمهوري مصدق عليه من وزير الدفاع الفريق أول محمد زكي، بتعيين رجل الأعمال السيناوي وعضو مجلس النواب المصري إبراهيم العرجاني، عضواً في مجلس إدارة الجهاز الوطني لتعمير شبه جزيرة سيناء، والتي تعتبر هيئة اقتصادية عامة تتبع رئاسة مجلس الوزراء المصري. مع العلم أن شركة «أبناء سيناء» التي يترأسها ويملكها بالشراكة مع جهاز المخابرات العامة والقوات المسلحة، تتولى الإشراف على تنفيذ مبادرة إعمار غزة.

وفي أعقاب هذا القرار، وبعد أيام قليلة من عودة الوفد الأمني، أعلنت وزارة الكهرباء المصرية، البدء في بناء أول محطة لتوليد وإنتاج الكهرباء في مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء. وأعلن رئيس مجلس إدارة شركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء المصرية محمد أبو سنة، أخيراً، عن إنشاء أول محطة توليد وإنتاج كهرباء في العريش بشمال سيناء، بقدرة إجمالية 250 ميغاوات. وبحسب المسؤول المصري، فإن الخطوة تهدف إلى تحقيق استقرار التغذية وتأمينها، وتوفير الطاقة اللازمة لأهالي سيناء، وجميع المشروعات الاستراتيجية.

وتأتي تلك الخطوة في أعقاب تدشين شركة «هلا» للاستشارات والخدمات السياحية، المملوكة لمجموعة «أبناء سيناء الاستثمارية»، والتي تتولى حصراً نقل المسافرين من قطاع غزة وإليه، خط حافلات حديثة ومتطورة لتيسير أمور المسافرين الفلسطينيين. ويأتي ذلك كمحاولة للتجاوب مع غضب الفصائل الفلسطينية، بسبب صعوبة إجراءات السفر عبر معبر رفح البري، الذي يعد نافذة أهالي القطاع على العالم.

وبرز اسم رجل الأعمال إبراهيم العرجاني خلال السنوات الماضية في شمال سيناء، بعد تشكيل اتحاد القبائل الذي تقوده قبيلة الترابين المنتمي إليها، وتدشينه شركة «مصر سيناء للاستثمار». أسست الشركة على الشراكة بين القوات المسلحة بنسبة 51 في المائة ورجال أعمال من سيناء بنسبة 49 في المائة، في عام 2014.

وقال العرجاني، في أعقاب الإعلان عن المبادرة المصرية لإعادة إعمار غزة، إن شركتي «مصر سيناء للتنمية الصناعية والاستثمار» و«أبناء سيناء للتشييد والبناء»، هما من أرسلا المعدات الهندسية والأطقم الفنية لقطاع غزة عبر معبر رفح البري.

في هذه الأثناء، قال مصدر مصري خاص مطلع على الوساطة التي تقوم بها القاهرة، إن ملف غزة يعد الأهم في الوقت الراهن في يد القاهرة على المستوى الإقليمي، وهو ما يدفع القاهرة لتقديم خدماتها فيه بالشكل الذي يلبي اهتمامات الشركاء الدوليين، وفي الوقت نفسه يحققها أمنها. وأكد أن «الرؤية المتفق عليها بشأن تسكين ملف غزة، هو تحقيق وضع إنساني مستقر لأهل القطاع، وأن هذا لن يأتي إلا عبر جوانب اقتصادية». وأشار إلى أن «محطة الكهرباء التي سيتم إنشاؤها في العريش، سيتم زيادة قدراتها بحيث تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات القطاع عقب الانتهاء منها، كما أنها ستدخل ضمن منظومات الربط الكهربائي التي تتبعها مصر في إطار استثمار هذا القطاع».

> ملف غزة يُعد الورقة الأهم دولياً في يد القاهرة حالياً

قضية

تصاعدت التوترات بشأن الأزمة الأوكرانية أمس الأحد، ودخلت مرحلة جديدة عنوانها هذه المرة محاولة موسكو تنصيب زعيم موال لها في كييف، بعد اتهامات بريطانية لروسيا في هذا الخصوص مساء أول من أمس السبت. وبينما وصفت الخارجية الروسية هذه الاتهامات بأنها «هراء»، استدعت المعلومات البريطانية تحركات في أوكرانيا. ويأتي ذلك، بينما لم يتوقف الحراك للدفع بالحل الدبلوماسي لحل الأزمة، فيما اعتبر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن فرض عقوبات على روسيا الآن يضعف القدرة على الردع

مؤامرة روسية لحكم أوكرانيا؟

موسكو متهمة بالسعي لتنصيب زعيم موال لها في كييف

انعطفت الأزمة الروسية الأوكرانية أمس الأحد، نحو مسار جديد من التصعيد، بعد اتهامات بريطانية لموسكو بمحاولة تنصيب زعيم موال لها في كييف، ما ينقل المواجهة نحو عنوان خطير آخر ستكون له تداعيات كبيرة ولا سيما على الداخل الأوكراني. وبالفعل، تلقت سلطات كييف هذه المعلومات سريعاً، وأعلنت عن عزمها تفكيك كل الجماعات الموالية لروسيا بعد الاتهامات البريطانية، بينما خرج أحد من اتهمت لندن موسكو بمحاولة تنصيبه كمال للكرملين في كييف، وهو النائب السابق في البرلمان الأوكراني يفغيني موراييف، ليعلن بأن أوكرانيا بحاجة إلى قيادة جديدة. وتطرح هذه التطورات أسئلة عدة عن مسار الأزمة، ولا سيما عما إذا كانت موسكو تدرس بالفعل خيارات أخرى إلى جانب التهديد العسكري، لإبعاد الغرب وحلف شمال الأطلسي عن حدودها، وذلك عبر «مؤامرة» تقلب الحكم في كييف لصالح الكرملين وتوجهاته. واتهمت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، في بيان مساء أول من أمس السبت، روسيا بالسعي إلى «تنصيب زعيم موال لموسكو في كييف، بينما تخطط لغزو أوكرانيا واحتلالها»، وهو ما نفته روسيا واصفة إياه «بالسخافات». وأكدت وزارة الخارجية البريطانية في بيان أن «النائب الأوكراني السابق يفغيني موراييف والذي جاء على رأس من اتهمت بريطانيا روسيا بمحاولة تنصيبهم: «أناشد جميع المعنيين بمصير أوكرانيا: توقفوا عن تقسيمنا إلى فئات، سواء موالين لروسيا أو للغرب، توقفوا عن وضعنا بمواجهة بعضنا البعض وسنبني السلام في بلدنا بأنفسنا». وكتب موراييف على «فيسبوك» أن «الشعب الأوكراني بحاجة إلى سيادة القانون وسياسات اقتصادية واجتماعية سلمية وحكيمة وبراغماتية، وقادة سياسيين جدد». وتابع موراييف: «ولّى زمن السياسيين الداعمين للغرب ولروسيا في أوكرانيا». وخسر موراييف مقعده في البرلمان عندما فشل حزبه في الفوز بخمسة في المائة من الأصوات في انتخابات 2019. ويعرف بأنه صاحب قناة تلفزيونية أغلقت العام الماضي، بتهمة بثها دعاية موالية لروسيا.

أما السلطات في كييف، فسارعت بعد هذه المعلومات للإعلان أمس الأحد، عن أنها تريد تفكيك كل المجموعات الموالية لروسيا. وقال مستشار رئيس مكتب الرئاسة الأوكرانية، ميخائيل بودولياك، في تعليقات خطية أرسلت إلى وكالة «فرانس برس»: «ستواصل دولتنا سياستها تفكيك كل بنية أوليغارشية وسياسية يُمكن أن تعمل على زعزعة استقرار أوكرانيا أو من تقوم بتصعيد التوتر حول أوكرانيا».

بيان الخارجية البريطانية أيضاً أسماء كل من سيرغي أربوزوف (النائب الأول لرئيس وزراء أوكرانيا من 2012 إلى 2014، ثم الرئيس الموقت للوزراء)، وأندريه كلوييف (الذي ترأس الإدارة الرئاسية للرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش)، وفولوديمير سيفكوفيتش (نائب أمين مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني سابقاً)، وميكولا أزاروف (رئيس وزراء أوكرانيا من 2010 إلى 2014). وقالت الخارجية البريطانية إن «بعضهم على اتصال مع عملاء الاستخبارات الروسية المنخرطين حالياً في التخطيط لهجوم على أوكرانيا». واستكمالاً لتصعيد بريطانيا بوجه روسيا، قال نائب رئيس الوزراء البريطاني، دومينيك راب، أمس الأحد، لشبكة «سكاي نيوز»، إن موسكو ستواجه عقوبات اقتصادية قاسية إذا أتت بنظام حكم خاضع لها في أوكرانيا. بدورها، اعتبرت الولايات المتحدة هذه الاتهامات «مقلقة جداً». وقالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، إميلي هورن، في تصريحات صحافية أمس: «هذا النوع من المؤامرات مقلق جداً. لدى الشعب الأوكراني الحق السيادي في تقرير مستقبله، ونحن نقف إلى جانب شركائنا المنتخبين ديمقراطياً في أوكرانيا».

في المقابل، وردا على هذه الاتهامات، قال النائب الأوكراني السابق يفغيني موراييف، والذي جاء على رأس من اتهمت بريطانيا روسيا بمحاولة تنصيبهم: «أناشد جميع المعنيين بمصير أوكرانيا: توقفوا عن تقسيمنا إلى فئات، سواء موالين لروسيا أو للغرب، توقفوا عن وضعنا

البابا قلق ويدعو للصلاة

قال البابا فرنسيس (الصورة)، أمس الأحد، إنه يتابع «بقلق» ارتفاع منسوب التوتر في أوكرانيا، داعيا إلى يوم صلاة من أجل السلام يوم الأربعاء المقبل. وقال البابا في عظته الأسبوعية في الفاتيكان «أتابع بقلق التوتر المتزايد الذي يهدد بضرب السلام مجددا في أوكرانيا وتعريض امن القارة الأوروبية للخطر، مع تسبيه بتداعيات اوسع». ودعا الى الصلاة لكي «يخدم كل فعل ومبادرة سياسية، الاخوة الانسانية بدل المصالح الفئوية».

خلال احتفالات في كييف بيوم وحدة أوكرانيا (سلستينو ارس/Getty)

اعلنت اوكرانيا انها ستفكك كل الجماعات الموالية لروسيا

وزير فرنسي: لقاء بين ماكرون وبوتين في الايام المقبلة

تشكله دول الاتحاد الأوروبي، ثم نشاركه مع حلفائنا في إطار حلف شمال الأطلسي، ثم نعرضه للتفاوض مع روسيا».

وقال بون: «سنكون مخطئين إذا حاولنا اللعب ضد بعضنا البعض». وأضاف أن «الانقسام سيكون أعظم هدية يمكن أن نقدمها لروسيا». وأشار إلى «مبادرات» ولقاء بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في «الأيام المقبلة» من دون مزيد من التفاصيل. وأضاف: «تحركات القوات والدبابات والشاحنات على حدود أوكرانيا نراها بوضوح، لكن علينا توخي الحذر في الحديث عما يريده فلاديمير بوتين بالضبط وماذا تريده روسيا. لا أحد يعرف بالضبط». وتابع «لا نزال نبحث عن حلول دبلوماسية في مواجهة سيناريوهات صعبة»، في إشارة إلى التهديد الأوروبي بفرض عقوبات «ضخمة» على روسيا في حالة التدخل العسكري في أوكرانيا.

من جهته، قال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لشبكة تلفزيون «سي أن أن»، أمس الأحد، إن فرض عقوبات على روسيا الآن سيؤدي إلى فقدان الغرب القدرة على ردع أي عدوان روسي محتمل على أوكرانيا. وأضاف أنه إذا دخلت قوة روسية إضافية إلى أوكرانيا بصورة عدائية، فإن هذا الفعل سيستدعي رداً قوياً. كما أكد بلينكن أنه ليس لديه «أدنى شكّ» في موقف ألمانيا الحازم حيال روسيا في الملف الأوكراني، في وقت تتعرض الحكومة الألمانية لانتقادات لرفضها تسليم أسلحة لأوكرانيا. وقال بلينكن: «يمكنني أن أقول لكم إن الألمان يشاركوننا مخاوفنا تماماً، وهم مضمونون على الرد سريعاً وبشكل فعّال وعبر جبهة موحّدة».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

الحدث

احتجاج عسكري في بوركينا فاسو... ولا انقلاب

سارعت السلطات في بوركينا فاسو إلى نفي وقوع انقلاب في البلاد، وسط تزايد النقمة على الرئيس روش مارك كابوري والسلطات للفشل في مواجهة تصاعد هجمات المتشددين

أثار دوي إطلاق نار كثيف في قاعدة عسكرية في واغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو، مخاوف من وقوع محاولة انقلاب في البلد، إذ إنه يأتي بعد ساعات من إطلاق قوات الأمن الغاز المسيل للدموع في متظاهرين في العاصمة، مطالبين باستقالة الرئيس روش مارك كابوري، احتجاجاً على فشل السلطات في مواجهة المتشددين.

وأدت هجمات المتشددين، التي تزايدت منذ عام 2019 وتداخلت مع نزاعات على مجموعات سكانية، إلى سقوط أكثر من ألفي قتيل ونزوح 1,5 مليون شخص. وتبدو قوات الأمن غير قادرة على وقف هذا العنف، ما أدى إلى تظاهرات غاضبة في العديد من المدن، بينما يتعذر الوصول إلى أجزاء كاملة من البلاد بسبب انعدام الأمن. ولا يظهر العنف أي بوادر للتراجع، إذ نزح ما يقرب من 12 ألف شخص من منازلهم في غضون أسبوعين في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وفقاً للأمم المتحدة.

وفي حين أقرت السلطات، في بيان أمس العنف أي بوادر للتراجع، إذ نزح ما يقرب من 12 ألف شخص من منازلهم في غضون أسبوعين في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وفقاً للأمم المتحدة.

وفي حين أقرت السلطات، في بيان أمس الأحد، بوقوع إطلاق نار في تكنات، فإنها نفت سيطرة الجيش على البلاد. وأوضحت أن «الجيش يعمل على استعادة الهدوء والسكينة في التكنات. وخلافاً لبعض المعلومات، لم تستهدف أي مؤسسة تابعة لرئاسة الجمهورية. وسارع وزير الدفاع أيمي بارتيليمي سيمبورو إلى نفي ما تردد عن احتجاز كابوري. وقال سيمبور، للتلفزيون الرسمي، إن «رئيس الدولة لم يحتجز، ولم تتعرض أي مؤسسة في البلاد لتهديد. في الوقت الراهن لا نعلم دوافعهم أو ما يطلبون. نحاول التواصل معهم»، مشيراً إلى أن الهدوء عاد إلى بعض الثكنات. وذكرت وكالة «رويترز» أن إطلاق نيران أسلحة ثقيلة بدأ في معسكر «سانجولي لاميزانا» في العاصمة. كما دوّت طلقات نارية في قاعدة جوية قريبة من مطار واغادوغو، وفي معسكر للجيش في بلدة كايا التي تبعد نحو مائة كيلومتر عن العاصمة. ويضم معسكر «سانجولي لاميزانا» سجناً عسكرياً يقضي فيه الجنرال جلبير ديانديو، المساعد المقرّب للرئيس المخلوع بليز كومباوري، عقوبة بالسجن 20 سنة على خلفية محاولة انقلاب في عام 2015. كما أنه يخضع للمحاكمة على خلفية دوره المحتمل في اغتيال الزعيم الثوري للبلاد توماس سانكارا في عام 1987، خلال انقلاب أوصل كومباوري إلى السلطة. وفرّ كومباوري الذي أطاحت به انتفاضة شعبية في 2014، إلى ساحل العاج. وتجري محاكمته غيابياً على خلفية الاغتيال.

وفي حين خَصّم معسكر «سانجولي لاميزانا» في واغادوغو لسيطرة الجنود المحتجين، تجمعت حشود خارجه لدعمهم. وأطلق جنود النار في الهواء، في استعراض لغضبهم بسبب سقوط ضحايا من الجيش. ونقلت وكالة «أسوشييتد برس» عن شخص، ذكرت أن الجنود جعلوه يتحدث معها عبر الهاتف، قوله إنهم يبحثون عن ظروف أفضل لجيش بوركينا فاسو، وسط تصاعد القتال ضد المسلحين المتشددين. وتضمنت مطالبهم زيادة القوة البشرية في المعركة ضد المتشددين، وتحسين رعاية الجرحى، وعائلات القتلى. وأشار إلى أن الجنود يريدون أيضاً استبدال التسلسل الهرمي للجيش والاستخبارات.

ويأتي إطلاق النار بعد يوم من مطالبة متظاهرين في واغادوغو باستقالة كابوري، الذي تتزايد المعارضة ضده منذ إعادة انتخابه في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وكان أقال رئيس الوزراء كريستوف دابيري، واستبدل معظم أعضاء الحكومة الشهر الماضي، في إطار محاولته تهدئة غضب المحتجّين. وقال مسؤول عسكري، لم يرغب في الكشف عن هويته، لوكالة «أسوشييتد برس» أخيراً، إن ذراع الأمن القومي للحكومة يستعد لإعادة فتح المفاوضات مع المتشددين.

وأطلقت قوات الأمن، أمس الأول، الغاز المسيل للدموع على متظاهرين رشقوا الشرطة بالحجارة في واغادوغو، مع تزايد الغضب من عجز الحكومة عن وقف هجمات المتشددين في جميع أنحاء البلاد. وقال المتظاهر أميدو تيموتري، أمس الأول، إن «الجهاديين يضربون (البلاد)، الناس يموتون، وآخرون يفرون من ديارهم. نريد أن يستقيل روش وحكومته لأن تعاملهم مع البلاد ليس جيداً. لن ندعمهم أبداً».

وأطلقت قوات الأمن، أمس الأول، الغاز المسيل للدموع على متظاهرين رشقوا الشرطة بالحجارة في واغادوغو، مع تزايد الغضب من عجز الحكومة عن وقف هجمات المتشددين في جميع أنحاء البلاد. وقال المتظاهر أميدو تيموتري، أمس الأول، إن «الجهاديين يضربون (البلاد)، الناس يموتون، وآخرون يفرون من ديارهم. نريد أن يستقيل روش وحكومته لأن تعاملهم مع البلاد ليس جيداً. لن ندعمهم أبداً».

وفي وقت سابق من الشهر الحالي، أعلنت السلطات توقيف 12 شخصاً، بينهم الجنرال إيمانويل زونغرانا، الذي كان يقود عمليات مكافحة نشاط المتشددين في غرب البلاد، على خلفية خطة مفترضة لـ«زعزعة مؤسسات» الدولة. وجاءت الاعتقالات بعد تغييرات في قيادات الجيش في ديسمبر/كانون الأول الماضي، اعتبرها محللون محاولة من كابوري لتعزيز الدعم له في صفوف الجيش.

وتتزامن الاضطرابات في بوركينا فاسو، الواقعة في غرب أفريقيا وتعد من بين أفقر دول العالم، مع تشكيل هجمات متشددي تنظيمي «القاعدة» و«داعش»، الذين ينطلقون من مالي المجاورة منذ عام 2015، ضغطاً على قوات بوركينا فاسو التي تفتقر إلى التدريب والمعدات. وقتل نحو 2000 شخص، فيما أجبر العنف نحو 1,5 مليون شخص على الفرار من منازلهم في السنوات الأخيرة، وفق وكالة الطوارئ الوطنية «كوناسور». وكانت مليشيات مدعومة من الحكومة تعرضت إلى ضربة قوية في ديسمبر/كانون الأول الماضي، مع مقتل 41 عضواً فيها، في هجوم لمتشددين في إقليم لوروم شمال البلاد. وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قتل 57 شخصاً على الأقل، بينهم 53 من رجال الدرك، في هجوم على مفرزة لقوات الأمن في إيناتا شمال البلاد. وفي يونيو/حزيران 2021، قتل 132 شخصاً على الأقل حسب الحكومة و160 حسب مصادر محلية، في هجوم على قرية سولهان شمال شرق. وفي 15 يناير/كانون الثاني 2016، أدى هجوم على فندق ومطعم «كابوتشينو» في واغادوغو، وكان الأول من نوعه في البلاد، إلى مقتل 30 شخصاً، معظمهم من الغربيين.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

مواطنون في العاصمة واغادوغو دعما للجيش أمس (Getty)

طالب العسكريون بزيادة القوة البشرية في مواجهة المتشددين

سيرة

فريدريك ميرز زعيماً لحزب ميركل

بعدما اصبح رئيساً لحزب «الاتحاد المسيحي الديمقراطي» الالماني المحافظ، تتجه الانظار للسياسة التي سيعتمدها فريدريك ميرز

برلين ـ **شادي عاكوم**

بعد فشله مرتين في الوصول إلى المنصب في السنوات الأخيرة، أصبح فريدريك ميرز، المنافس السابق للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أول من أمس السبت، رئيساً جديداً لحزب «الاتحاد المسيحي الديمقراطي» المحافظ في ألمانيا، بعد فوزه في الاقتراع الحزبي بغالبية ساحقة. وتتجه الأنظار إلى السياسة التي سيعتمدها ميرز، خصوصاً أنه يتولى مهمة صعبة تتمثل في تصويب مسار حزب منهك ويعيش أزمة عميقة منذ خسارته في الانتخابات التشريعية في 26 سبتمبر/أيلول الماضي، وانتقاله، بعدما قاد ألمانيا طوال 16 عاماً، إلى صفوف المعارضة للسنوات الأربع المقبلة في وجه حكومة شكلها الاشتراكيون الديمقراطيون بزعامة أولاف شولتز مع الحزب الليبرالي وحزب الخضر. هذا فضلاً عن أن ميرز لا يخفي رغبته في طي عهد ميركل. فعلى الرغم من أنه لم يهاجم المستشارة السابقة مباشرة، فإنه وعد عقب انتخابه بالعودة إلى نهج محافظ تقليدي بعد سنوات من توجه وسطي قادته ميركل.

وانتخب مندوبو حزب «الاتحاد المسيحي الديمقراطي» في ألمانيا، أول من أمس السبت، بغالبية ساحقة، فريدريك ميرز رئيساً جديداً لهم، بعدما حصل على ما يقارب 95 في المائة من إجمالي الأصوات. إذ نال دعم 916 مندوباً من أصل 983 شاركوا في التصويت.

ولد ميرز، المنتمي إلى الجناح المحافظ، عام 1955 في بلدة بريلون في ولاية شمال الراين فستفاليا، لعائلة ذات سمعة اجتماعية حسنة، فوالده كان قاضياً في محكمة أرنسبيرغ الإقليمية، ووالدته تنتمي إلى عائلة مرموقة، وهو الابن الأكبر بين إخوته الأربعة، ومتزوج ولديه 3 أبناء. درس القانون بين أعوام 1976 و1982 في جامعتي بون وماربورغ الألمانيتين، قبل أن يبدأ العمل عام 1985 قاضياً في محكمة ساربروكن. وانضم عام 1972 إلى «الاتحاد المسيحي الديمقراطي»، وأصبح رئيساً لاتحاد الشباب في الحزب عام 1980. وفي عام 1989، انتخب عضواً في البرلمان الأوروبي عن ولاية شمال الراين فستفاليا، قبل أن يمثل الولاية بين أعوام 1994 و2009 عن دائرته في البرلمان (البوندستاغ)، وبين عامي 2000 و2002، شغل منصب رئيس كتلة «الاتحاد المسيحي الديمقراطي» في البرلمان، ولكن بسبب خلاف مع أنجيلا ميركل، استقال من منصبه، لتتسلم الأخيرة رئاسة الكتلة إلى جانب زعامة الحزب، وليكون نائباً لها.

وبعدما أظهر «الاتحاد المسيحي الديمقراطي» عام 2003 استعداداً متزايداً لتقديم التنازلات بشأن سياسة الإصلاح التي قادها الحزب الاشتراكي وحزب الخضر حينها، قام ميرز في العام الموالي بتقديم استقالته من مناصبه الحزبية القيادية، ليتفرغ لحياته المهنية. إذ عمل محامياً في شركات كبيرة، وراكم الملايين بعدما تولى مناصب حساسة في هذه الشركات. وبعد غياب لأكثر من عقد من الزمن عن العمل السياسي، قرر ميرز مجدداً خوض غمار السياسة، ليترشح في عام 2018 لخلافة ميركل في زعامة «الاتحاد المسيحي الديمقراطي»، لكنه خسر أمام أنغريت كرامب كارينباور، التي حظيت حينها بدعم المستشارة السابقة.

وفي عام 2019، أصبح نائباً لرئيس المجلس الاقتصادي لحزبه، ليعود ميرز ويجرب حظه مرة ثانية في انتخابات الحزب، إلا أن الحظ لم يحالفه مجدداً في الجولة الثانية، وهذه المرة لصالح أرمين لاشيت، الذي ترشح لمنصب المستشار الألماني. وأعلن، بعد هزيمة الحزب في الانتخابات البرلمانية العامة في خريف عام 2021، تنيه الاستقالة من زعامة الاتحاد المسيحي الديمقراطي.

وعد ميرز بجعل «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» حزب المعارضة القوية

وبعد توافق هيئة الرئاسة في الحزب على ضرورة مشاركة القاعدة الحزبية هذه المرة في اختيار رئيس له «الاتحاد المسيحي الديمقراطي»، عبر استفتاء على خليفة لاشيت، تم تنظيم تصويت رقمي خلال ديسمبر/كانون الأول الماضي، وبنتيجة الفرز، نال ميرز غالبية أصوات أعضاء حزبه، إذ حصل على ما نسبته 62,1 في المائة من الأصوات، فيما حل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الحزب نوربرت روتغن ثانياً بحوالي 25,8 في المائة من الأصوات، بينما جاء رئيس ديوان المستشارية خلال ولاية ميركل الرابعة هيلغه براون ثالثاً بنسبة 12,1 في المائة من الأصوات. مع العلم، أن ميرز نال دعم المحافظين في ألمانيا الشرقية والجناح الاقتصادي واتحاد الشباب.

ويتحلى ميرز بصفات وخصال مغرّته عن أقرانه من سياسيي حزبه، فهو يمتاز بفن الخطابة وله مهاراته في السياسة المالية، ويعتبر مبتكراً وصاحب رؤية، إلا أنه مثير للجدل كونه يتعامل مع الأمور بواقعية وبشكل مباشر، ولذلك، غالباً ما تكون تصريحاته محل استقطاب في السياسة.

وتتمثل نقاط قوته في قدرته على استخدام لغة واضحة للوصول إلى الكثيرين. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يحظى بالاحترام من قبل العديد من رجال الأعمال. في المقابل، ووفق موقع «رايتشه بوست»، فإن منتقديه يشكون من صلاته كمستمع، ويتهمونه بعدم الرغبة في عقد التسويات أو القدرة على العمل ضمن فريق. وفي ما يخص مواقفه المتعلقة بسياسة المناخ، يدعو ميرز إلى اتخاذ إجراءات سريعة من خلال التجديد المبني لاقتصاد السوق. وفي ملف الهجرة، يعدّ ميرز من أشد منتقدي سياسة «الباب المفتوح» التي انتهجتها ميركل تجاه اللاجئين، ويدعو إلى إغلاق الحدود إذا لزم الأمر، في توجه مغاير لسياسات المستشارة السابقة. وبينما وعد ميرز بجعل «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» أكثر تحفظاً، دعا أول من أمس السبت إلى رص الصفوف. وقال «يجب أن نكون معارضة قوية. نريد أن نفوز بالانتخابات»، في إشارة إلى انتخابات إقليمية عدة مرتقبة هذا العام. كما هاجم المستشار الجديد أولاف شولتز متهماً إياه بالتقاعس بشأن التلقيح الإجباري ضد فيروس كورونا وفي أزمة أوكرانيا.

يتولاه ميرز مهمة صعبة تتملل في تصويب مسار حزب منهك (Getty)

شرق غرب

مالي: مقتل عسكري فرنسي في هجوم

أعلنت الرئاسة الفرنسية (الإليزيه)، أمس الأحد، مقتل عسكري فرنسي في مالي، أول من أمس السبت، في هجوم بقذائف هاون استهدف معسكر قوات «برخان» في غاو. وأكد، في بيان، «تصميم فرنسا على متابعة مكافحة الإرهاب في المنطقة إلى جانب شركائها». وتعرّض 9 عسكريين فرنسيين «لإصابات طفيفة» جراء الهجوم، لكن «وضعهم غير مُقلق»، بحسب هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. وارتفع عدد الجنود الفرنسيين الذين قتلوا في معارك في منطقة الساحل إلى 53 منذ 2013.

(فرانس برس)

بريطانيا: اتهام المحافظين بإقالة وزيرة لأنها مسلمة

نقلت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية، أمس الأحد، عن النائبة نصرت غني قولها إنها استُبعدت من منصب وزاري في حكومة المحافظين برئاسة بوريس جونسون (الصورة)، وذلك إلى حد

ما بسبب شعور زملائها بعدم ارتياح تجاه عقيدتها الإسلامية. وقالت غني، التي فقدت منصبها كوزيرة دولة للنقل في فبراير/شباط 2020، إن مسؤولاً عن الانضباط الحزبي بالبرلمان أبلغها أن ديانتها الإسلامية طُرحت كقضية خلال إقالتها.

(فرانس برس)

مقتل قيادي في «الشباب» وسط الصومال

قتل قيادي بارز في حركة «الشباب» الصومالية، المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، في عملية نفذها الجيش في ضاحية مدينة غوريعيل وسط البلاد. ونقلت وكالة الأنباء الصومالية، أمس الأحد، عن مصادر عسكرية قولها إن «الجيش نفذ عملية عسكرية في المناطق الريفية المحيطة بمدينتي غوريعيل وعيلبور»، مشيرة إلى أنه قتل قيادياً بارزاً من «الشباب» في العملية.

(قنا)

السفارة الأميركية في هندوراس تدعو للهدوء

دعت السفارة الأميركية في هندوراس، أمس الأول، إلى الهدوء والحوار بعد مشاجرة بين النواب في الكونغرس الجمعة الماضي، بسبب خلاف بشأن من سيرأسه، وذلك قبل أيام من تولي الرئيسة زيومارا كاسترو (الصورة) السلطة. وواجهت الخطط التشريعية لكاسترو ضربة كبيرة عندما انشق 18 عضواً من حزبها «الحرية وإعادة

التأسيس» وتعاونوا مع الحزب «الوطني» الحاكم لانتخاب نائب من «الحرية»، في خرق لاتفاق بين كاسترو وحزب «منقذ هندوراس»، لتسليمه رئاسة الكونغرس.

(رويترز)

عسكر غينيا يعينون الهيئة التشريعية الانتقالية

عين رئيس المجلس العسكري الحاكم في غينيا الكولونيل مامادي دومبويا، أمس الأحد، 81 عضواً في «المجلس الوطني الانتقالي» الهيئة التشريعية الانتقالية، التي يفترض أن تقرر متى سيعود المدنيون إلى السلطة. وعين دومبويا بمرسوم الناشط في المجتمع المدني دانسو كوروما رئيساً للهيئة، التي تمثل كل المنظمات الاجتماعية والمهنية في البلاد وكذلك الأحزاب السياسية، التي ستشارك في المناقشات حول جدول أعمال المرحلة الانتقالية.

(فرانس برس)

على الرغم من اقتراب «قوات سورية الديمقراطية» من إنهاء المعركة مع «داعش» في الحسكة، فإن التنظيم وجه بغزوته لسجن الصناعة رسائل إلى أتباعه، بأنه لا ينسى أسراه. وفي الوقت ذاته، وجدت «قسد» نفسها في دائرة التقصير والإهمال

التضييق على «داعش» في الحسكة

تداعيات سياسية وأمنية لغزوة غويران

أمين العاصي

تقترب «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) من فرض سيطرة كاملة على سجن الصناعة (غويران) في مدينة الحسكة، أقصى الشمال الشرقي من سورية، والذي يضم آلاف العناصر من «داعش» ويشهد اشتباكات منذ الجمعة الماضي، عقب هجوم واسع النطاق شنه التنظيم لإطلاق سراح مسلحيه المحتجزين منذ سنوات. وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أمس الأحد، أن اشتباكات متقطعة لا تزال تدور في محيط السجن، المعروف بسجن الصناعة في حي غويران، بين عناصر التنظيم من المهاجمين والفارين، وبين «قوات سورية الديمقراطية». وبينت أن «قسد» تتقدم من جهة الصوامع وتضيّق الخناق على عناصر «داعش». وأشارت إلى أن هذه القوات دعت، عبر مكبرات الصوت، عناصر «داعش» المحاصرين في أجزاء من سجن الصناعة لتسليم أنفسهم. وتحدثت أنباء أمس الأحد عن مقتل جندي أميركي في الاشتباكات مع التنظيم.

من جهته، قال المركز الإعلامي لـ«قوّات سورية الديمقراطية»، أمس الأحد، إن هذه القوات «تتعامل مع خلايا إرهابية (لم يتم التأكد من هويتها) حاولت مؤازرة إرهابيي داعش المحاصرين في القسم الشمالي من سجن الصناعة، انطلاقاً من حي غويران، جنوب المدينة». وأضاف أن «قواتنا ضيقت طوقها الأمني حول السور الشمالي لسجن الصناعة، ونفذت، صباح أمس الأحد، عمليات عسكرية دقيقة، تمكنت خلالها من قتل 13 مرتزقاً من المهاجمين وإلقاء القبض على اثنين آخرين». وأكد المركز مقتل 13 من عناصر تنظيم «داعش» ممن هاجموا سجن الصناعة في الحسكة. وأشار إلى أنهم قُتلوا خلال عمليات دقيقة نفذها مقاتلو «قسد» صباح أمس. وأوضح أن عدد قتلى التنظيم ارتفع بذلك إلى 35 عنصراً. وشدد على أن «قسد تقاتل بدقة عالية لمنع المهاجمين من الإفلات من العقاب».

وفي السياق، أكد القائد العام لـ«قوات سورية الديمقراطية» مظلوم عبدي أن قواته «نجحت بمساعدة التحالف بصد الهجوم، وتم تطويق محيط السجن بالكامل واعتقال جميع الهاربين». ونقلت وسائل إعلام تابعة لـ«قسد» عن عبدي قوله إن «قتالنا ضد داعش مستمر، ولن نتوقف حتى يتم وضع جميع العناصر الإجرامية خلف القضبان».

وكان تنظيم «داعش» شنّ، ليل الخميس-الجمعة، هجوماً هو الأكبر منذ إعلان القضاء عليه في منطقة شرق نهر الفرات مطلع العام 2019، حيث استهدف، بسيارتين مفخختين، بوابات «سجن غويران». وأعقب ذلك شنّ العشرات من العناصر هجوماً لفتح هذه البوابات وإخراج السجناء منه. وقد اضطرت أميركا، التي تقود تحالفاً ضد الإرهاب، للزج بمروحيات وعربات عسكرية ثقيلة لمساندة «قسد» في القضاء على عناصر التنظيم، سواء الذين هاجموا السجن أو الفارين منه. ورأى الباحث السياسي سعد الشارع، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الهجوم الذي شنه «داعش» على سجن الحسكة «يندرج في سياق استراتيجية معلومة يتبعها التنظيم». ولفت إلى أن لدى «داعش» تجارب سابقة في هذا الإطار، عندما هاجم في العام 2013 سجني التاجي وأبو غريب في العراق، وتمكن من إطلاق المئات من عناصره وقياديه.

وبرأيه، فإن عملية الحسكة هدفها زيادة ترابط وتماسك التنظيم داخلياً، وهي تبعث برسالة واضحة لعناصره بأن «داعش» لا ينسى أسراه، وأنه مستعد لشن هجوم واسع النطاق، يقتل فيه عناصر في سبيل تحرير الأسرى. وبيّن الشارع أن التنظيم «أدخل مجموعات إلى المنطقة المحيطة بالسجن». ولفت إلى أنه بعد إطلاق عناصره من السجن، وحصولهم على أسلحة من داخله، كبُرت هذه المجموعات، وهو ما يفسر صعوبة القضاء عليها. وأشار إلى أن عدداً غير معروف من أسرى التنظيم باتوا أحراراً، و«هنا تكمن الخطورة في الأمر». ولفت إلى أن موضوع الأرقام غامض، حيث لم يُعرف حتى اللحظة عدد الفارين وعدد القتلى من التنظيم أو «قسد».

وأعرب الشارع عن اعتقاده أن التنظيم «اشترى حواجز أمنية للوصول إلى قلب مدينة الحسكة». وقال: «يوجد تواطؤ لدى قوات سورية الديمقراطية»، إذ إن مبنى السجن «مفتوح على بادية الهول المحاذية للحدود السورية العراقية، ومفتوح على بادية الحضر في العراق، التي تعادل مرتين مساحة محافظة الحسكة وينشط فيها التنظيم». واعتبر أن وجود سجن الصناعة في هذا الموقع سهّل على التنظيم مهاجمته، وكانت هناك مؤشرات على أن «داعش» يتجهز لشن الهجوم، ولم تتخذ «قسد» أي إجراءات احترازية. وأشار الشارع إلى أن «قوات سورية الديمقراطية تتعمد اتهام المكون العربي في الحسكة بمساعدة داعش، رغم أن العرب هم أكثر من ذاقوا الويلات على يد التنظيم». ولفت إلى أن «داعش قتل في وادي الفرات، في غربه وشرقه، من العرب أكثر من أي مكون آخر من المكونات السورية». وبيّن أن «قسد» التي تسيطر على جل منطقة شرق الفرات «تملك كل الإمكانيات لبناء معتقل محصّن لأسرى التنظيم، لكنها لم تفعل ذلك، على الرغم من أن موارد النفط كلها بيد هذه القوات». وبرأيه، فإن مآلات ما جرى في مدينة الحسكة خطيرة على المنطقة برمتها.

ومن المتوقع أن تكون لما حصل في مدينة الحسكة تبعات كثيرة على منطقة شرق نهر الفرات التي تسيطر عليها «قسد»، التي وجدت نفسها في دائرة الاتهام بالإهمال والتقصير، رغم الدعم الكبير من التحالف الدولي، الذي يعتبر هذه القوات ذراعه البرية في مواجهة تنظيم «داعش». وتمتلك هذه القوات، التي تشكلت أواخر العام 2015، كل الإمكانيات التي تخوّلها مواجهة كل التهديد المحتمل للتنظيم في منطقة شرق الفرات، لكنها وجدت عناصر «داعش» على أبواب سجن الصناعة في قلب الحسكة، التي من المفترض أن تكون الأكثر تحصيناً.

وقال الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات أنس الشواخ، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه لا يمكننا الآن الحديث بدقة عن آثار هذا الحدث على المنطقة و«قوات سورية الديمقراطية»، لكونه لا يزال مستمراً، ويقبل عدة سيناريوهات. ولفت إلى أن ما جرى يستدعي من قوات التحالف والمجتمع الدولي بشكل عام إعادة تقييم قدرات «قسد» الأمنية والعسكرية، وإعادة تقييم لفاعلية وجدوى دورها كشريك محلي وحيد للتحالف الدولي لمحاربة «داعش».

وأشار الشواخ إلى أن «قسد»، خلال الشهرين الماضيين، «كانت قد أعلنت عدة مرات عن تفكيكها خلايا تابعة لداعش، كانت تخطط للهجوم على هذا السجن بالتحديد، وبنفس السيناريو الجاري حالياً». ولفت إلى أن هناك أخطاء كبيرة ارتكبتها «قوات سورية الديمقراطية» خلال وقبل الاختراق الأمني الكبير من قبل التنظيم في الحسكة.

تتواصل الاشتباكات بين «قسد» وعناصر «داعش» في حي غويران (فرانس برس)

زجت أميركا بمروحيات وعربات لمساندة «قسد» ضد «داعش»

النظام يهاجم «قسد» والتحالف

استغل النظام السوري ما يجري في الحسكة لمهاجمة «قوات سورية الديمقراطية» والتحالف الدولي، خصوصاً لجهة قتل وتهجير مدنيين وتدمير مرافق عامة. وطالبت خارجية النظام السوري، في بيان نشرته وكالة «سانا» أمس الأحد، بانسحاب القوات الأميركية من شمال سورية الشرقي والقوات التركية من شمال سورية الغربي، معتبرة أنّ «ما تقترفه القوات الأميركية ومليشيات (قسد) أعمال ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية».

■ #الحريري في النهاية سيحمّل حزب الله قرار انسحابه من الحياة السياسية وقوله عن عدم إمكانية التعايش والاتفاق معه والحديث عن العزلة والعقوبات والإجماع الدولي والعربي... وغداً نرى.

■ الرئيس تبون قال إنّ تاريخ انعقاد القمة العربية في الجزائر هو مارس المقبل. ووزير الخارجية العمامرة يكذبه ويقول إنّ تأجيل القمة هو مجرد مغالطات لأنّ تاريخها لم يتحدد في الأصل. من نصدق؟ رئيس الدولة تبون أم وزير الخارجية العمامرة أو المواطن الذي يقول أعطني زيتاً... لا تهمني القمة.

■ القمة العربية... لم تحدد بعد... فالتأجيل أمر حتمي يتماشى ومجريات الأمور محلياً والتحولات الراهنة في المنطقة خارجياً... أظنه أمراً في محله...

■ صادقت حكومة الاحتلال على خطة لتهويد حائط البراق يُراد بها تغيير وتحوير هُوية الطابع العمراني الإسلامي للحائط كلّ ذلك بهدف استقطاب أعدادٍ هائلة من المستوطنين المقتحمين للأقصى وتنفيذ أنشطة اقتحامية عديدة في ساحته. #حائط_البراق_في_خطر #مرابطات_عن_بعد

■ 24/1/2018 السيسي: ثورة يناير مطالبها النبيلة سعت لنيل الحرية والكرامة. 14/9/2019 السيسي: ثورة يناير مؤامرة ضد الجيش والداخلية. 23/1/2020 السيسي: ثورة يناير حققت أهدافها في حياة كريمة. 11/9/2021 السيسي: ثورة يناير إعلان وفاة للدولة المصرية. 23/1/2022 السيسي: أتوجه بالتحية لثورة يناير.

■ محاكمة قيس سعيد مشروطة بخروج آخر للشارع يكون أكثر وأشد وطأة من سابقيه بكلّ أطيافه وقواه السياسية من الخارج والداخل + عصيان مدني ....غير هذا، لا يوجد طريق آخر #يسقط_الانقلاب_في_تونس

■ ليبيا من الأخير! مصنفة كدولة لا تحترم المواثيق والتعهدات الدولية ولا تحترم القوانين واللوائح والمعايير الحقوقية وحكوماتها وبرلمانها ومؤسساتها لا تقدر ولا تحترم العلم والفكر! وهذا يكفي للحكم على المؤسسات الحكومية والتشريعية والرقابية والمحاسبية!

ليبيا

انقسام البرلمان يستبق «خريطة الطريق»

تشير التباينات داخل مجلس النواب الليبي ولا سيما بشأن الحكومة، إلى حجم الانقسام داخل هذه المؤسسة، وهو ما يشي بعدم التوافق على خريطة طريق برلمانية منتظرة

طرابلس ـ أسامة علي

يعيش مجلس النواب الليبي حالة انقسام حاد بشأن وضع حكومة الوحدة الوطنية، التي أعلن رئيس المجلس، عقيلة صالح، أخيراً، عن انتهاء ولايتها وطالب بتشكيل أخرى بديلة عنها، فيما أعلن 62 نائباً عن دعمهم استمرار بقائها في السلطة لعامين، ودعوا مجلس النواب إلى توافق معها لإنهاء حالة الانسداد السياسي الحالي. يأتي ذلك بينما تواصل مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني وليامز، لقاءاتها المكثفة بالأطراف الداخلية الليبية، وقد التقت أمس الأحد رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وبحثا المستجدات المتعلقة بموعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ويأتي ذلك بينما ينتظر أن تقدم لجنة خريطة الطريق النيابية، تقريرها إلى مجلس النواب، خلال جلسة خاصة يوم غد الثلاثاء، بشأن تصورها الكامل لخريطة طريق المرحلة المقبلة، التي سبق أن قال رئيسها، نصر الدين مهنا، إنها قائمة على أربعة أسس، هي المسارات الدستوري والأمني والمصالحة الوطنية وإعادة تشكيل الحكومة.

وحمل بيان النواب الـ62، الصادر ليل أول من أمس السبت، ما يشبه مبادرة للتوسط بين رئاسة مجلس النواب والحكومة، إذ دعوا إلى توافق أساسه أن «الاستحقاق الانتخابي البرلماني والرئاسي لا رجوع عنه وضرورة لا بد من العمل الجاد والصادق على تحقيقها في أقرب الآجال الممكنة». وطالبوا في ذلك الحكومة بالعمل على إجراء تعديل وزاري يسمح لها بفرض سلطتها على كامل البلاد «مع الالتزام بتمثيل كافة الدوائر وتحمل مسؤولية خياراتها». وعلى أساس هذا التعديل، «تستمر الحكومة في عملها لمدة عامين من تاريخ الاتفاق أو إلى حين إجراء الانتخابات».

وجاء بيان النواب الـ62، بعد أقل من عشرة أيام من صدور بيان آخر حمل توقيع 15 نائباً، طالبوا فيه بتشكيل «حكومة تكنوقراط»، بديلة عن الحكومة الحالية وأعلنوا البراءة منها ووصفوها بـ«حكومة الفساد». ويحمل بيان النواب، الصادر ليل السبت، العديد من المضامين التي تكشف حقيقة ما يجري من صراع بين الحكومة ورئاسة مجلس النواب في كواليس الإعداد للمرحلة المقبلة. فدعوتهم للتوافق بين مجلس النواب والحكومة يعني عدم موافقة مسبقة من قطاع كبير من النواب على شكل ومضمون خريطة الطريق التي تستعد اللجنة النيابية لطرحها يوم غد الثلاثاء، والتي تتضمن في أحد أسسها إعادة تشكيل الحكومة.

واللافت أن الإعلان عن المبادرة، ليل السبت، جاء بعد ساعات من لقاء جمع بين رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، وعدد من النواب، أغلبهم شارك في التوقيع على هذه المبادرة، وهو ما يعني بشكل أوضح استحالة نجاح صالح في حشد النصاب اللازم للتصويت على إسقاط الحكومة وتشكيل أخرى بديلة عنها.

وتقوم خريطة الطريق التي تستعد اللجنة النيابية لتطرحها، غداً، أساساً على مسار دستوري جديد، يقوم على صياغة دستور جديد وفقاً لرغبة صالح، أو إجراء تعديلات على مشروع الدستور المقر منذ عام 2017 وفقاً لرغبة المجلس الأعلى للدولة.

وأمس الأحد، حث رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، كل الأطراف الليبية على دعم الاستحقاق الدستوري كـ«أساس للعملية الديمقراطية وعدم الذهاب إلى أي مسارات ليس لها أي هدف». وأكد الدبيبة، في كلمة له خلال ندوة في طرابلس تحت عنوان «الدستور أولاً»، على الحاجة لوجود «دستور توافقي» تجرى على أساسه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مؤكداً أن عدم وجود القاعدة الدستورية «تسبب في تأخر تنفيذ الاستحقاق الانتخابي في 24 ديسمبر» الماضي.

إلى ذلك، واصلت المستشارة الأممية، ستيفاني وليامز، لقاءاتها المكثفة بالأطراف الداخلية الليبية، والتقت أمس عقيلة صالح، في مقر إقامة الأخير بمدينة القبة، حيث بحثا المستجدات المتعلقة بموعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وسبل حل الصعوبات التي تواجه العملية الانتخابية والسعي لتحقيق الإرادة الليبية، وحق الشعب في ممارسة العملية الديمقراطية، وذلك بحسب المركز الإعلامي لمجلس النواب الليبي. كما التقت وليامز أول من أمس عدداً من أعضاء المجلس الأعلى للدولة، لبحث «التحديات الحالية التي تواجه العملية الانتخابية».